# جمهورية مصر العربية

## معهد التخطيط القومى

## سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم ( ١٦٣٥ )

# تحليل هيكلى للإنفاق الفعلى العام على التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى


إعـــــداد

الأستاذ الدكتور/لطف الله إمام صالح
مستشار مركز دراسات التنمية البشرية


أكتوبر ٢٠٠٧


جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ٦٥ ١١٧

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

# تحليل هيكلى للإنفاق الفعلى العام
# على التعليم قبل الجامعى
# والتعليم الجامعى

إعداد

أستاذ دكتور/ لطف الله إمام صالح

مستشار مركز دراسات التنمية البشرية

## قائمة المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة عامة** | ٦ |
| (**القسم الأول**) المنظومة التعليمية هيكل مؤسسى لصفوف دراسية بمراحل تعليمية تمثل كل مرحلة منها خط انتاج للمعارف البنيوية يتم إضفائها على الموارد البشرية لانتاج رأس المال الذهنى والمواجيدى (المفهوم – الرؤية – الرسالة ). | ٨ |
| (**القسم الثانى**) التمويل العام للمنظومة التعليمية وملامح المالية العامة للدولة | ١٣ |
| (أولا) نفاسة مايخصص للمنظومة التعليمية المصرية من مال عام | ١٣ |
| (ثانيا) الانفاق العام الفعلى على التعليم فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ يتجاوز الموازنة المقدرة لنفس العام بتحيز للتعليم العام الجامعى على حساب التعليم قبل الجامعى وعكس ذلك يحدث للتعليم الأزهرى . | ١٤ |
| (ثالثا) الزيادة السنوية فى الانفاق الفعلى العام على التعليم زيادة اسمية أكثر منها زيادة حقيقية . | ١٥ |
| (رابعا) تحيز الانفاق الفعلى العام على التعليم العام للطالب الجامعى وليس لتلميذ المدرسة. | ١٦ |
| (**القسم الثالث**) تحليل هيكلى للإنفاق العام الفعلى على مراحل التعليم قبل الجامعى لتقييم مدى العدالة التخصيصية النسبية للموارد مع الأحمال الوظيفية التشغيلية النسبية بهذه المرحلة. | ١٧ |
| (أولا) الأجور تلتهم النصيب الأكبر من الانفاق على التعليم قبل الجامعى. | ١٧ |
| (ثانيا) الانفاق الجارى على مراحل التعليم قبل الجامعى يمثل ٧٩,٩% من إجمالى الانفاق على نفس المراحل. | ١٧ |
| (ثانيا) ثلث الأجور والمرتبات بالتعليم قبل الجامعى يذهب للعمالة الإدارية إذ أن هناك موظف إدارى لكل اثنين من المدرسين . | ١٧ |
| (رابعا) درجة الموائمة النسبية (أى الاتساق النسبى) بين مايخصص من موارد للإشراف الفنى والمالى والادارى المركزى على مستوى ديوان عام وزارة التربية والتعليم وبين مايخصص من موارد لتشغيل خطوط إنتاج المنظومة التعليمية قبل الجامعية بالمحافظات . | ١٨ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| (القسم الرابع) تقييم كفاءة عملية تخصيص الموارد المالية للإنفاق على التعليم قبل الجامعى بالمحافظات من خلال تصميم وحساب معيارى كمى واضح لقياس مدى الوثاقة والاتساق والدقة والصحة والثبات لتحقيق العدالة بين مايخصص نسبيا من موارد من ناحية وبين الأحمال الوظيفية التعليمية النسبية بالمحافظات من ناحية أخرى . | ٢١ |
| (أولا) صياغة وحساب المؤشرات المعبرة كميا عن المعايير المستخدمة كمحكات للتقييم . | ٢١ |
| (ثانيا) تصنيف المحافظات حسب درجة وثاقة واتساق وتكافؤ وعدالة التوزيع النسبى لإجمالى الانفاق العام على التعليم بالمحافظات مع الأحمال الوظيفية التعليمية النسبية بها . | ٢٣ |
| (ثالثا) تصنيف المحافظات حسب درجة وثاقة واتساق وتكافؤ وعدالة توزيع الانفاق على التعليم بالمحافظات لشراء المستلزمات السلعية والخدمية مع الأحمال الوظيفية التعليمية بها . | |
| (القسم الخامس) تحليل هيكلى للإنفاق العام الفعلى على التعليم الأزهرى قبل الجامعى والجامعى (عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣). | ٢٦ |
| (أولا) الانفاق الفعلى على التعليم الأزهرى قبل الجامعى والجامعى مقارنا بالانفاق على التعليم العام قبل الجامعى والجامعى غير الأزهرى . | ٢٦ |
| (ثانيا) تحليل الانفاق الفعلى على التعليم الجامعى الأزهرى . | ٢٦ |
| (القسم السادس) تحليل هيكل الانفاق العام الفعلى على التعليم الجامعى (عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣): | ٢٧ |
| (أولا) الانفاق على جامعة الأزهر مقارنا بالانفاق على الجامعات. | |
| (ثانيا) هيكل التوزيع الاقليمى النسبى للانفاق على الجامعات . | ٢٧ |
| (ثالثا) هيكل التوزيع النسبى لأبواب الانفاق الفعلى على التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى (عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣). | ٢٧ |
| | ٢٧ |

تابع قائمة المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| (رابعا) تحليل مقارن لهيكل التوزيع النسبى لأبواب الانفاق الفعلى العام بين المحافظات . | ٢٧ |
| (خامسا) التوزيع النسبى للأعباء الوظيفية التعليمية بالجامعات فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . | ٢٨ |
| (سادسا) تصنيف الجامعات حسب درجة وثاقة واتساق وعدالة التكافؤ بين الأهمية النسبية للانفاق العام الفعلى بكافة الجامعات (ومنها جامعة الأزهر ) والأحمال الوظيفية التعليمية النسبية بكل منها . | ٢٩ |
| (القسم السابع) عواقب الخلل فى الهيكل التمويلى للمنظومة التعليمية المصرية كدواعى لإصلاحه . | ٣١ |
| (القسم الثامن) بعض التجارب العالمية فى تمويل التعليم العالى . | ٣٦ |
| (أولا) أهمية تمويل التعليم العالى . | ٣٦ |
| (ثانيا) مصادر تمويل التعليم العالى فى بعض دول العالم . | ٣٦ |
| ١ - الضرائب . | ٣٦ |
| ٢ - المصاريف الدراسية التى يدفعها الطلاب . | ٣٧ |
| ٣ - المشاركة المجتمعية . | ٣٧ |
| ١٠٣ التبرعات . | ٣٧ |
| ٢٠٣ الأوقاف | ٣٧ |
| ٣٠٣ عقود الأبحاث | ٣٧ |
| ٤٠٣ الخدمات العامة | ٣٧ |
| ٤ - ترشيد الدعم الحكومى . | ٣٨ |
| ٥ - الرسوم الطلابية | ٣٨ |
| (القسم التاسع) ضرورة عصرنة سياسة تمويل منظومة التعليم المصرية | ٤٠ |
| (أولا) عصرنة مفهوم ورؤية ورسالة المنظومة التعليمية المصرية. | ٤٠ |
| (ثانيا) ضرورة توفير التمويل الكافى والكفئ والفعّال لمنظومة التعليم العالى . | ٤١ |
| (ثالثا) التمويل لتغطية التكاليف الاستثمارية الأولية اللازمة لانشاء الوحدة التعليمية والتكاليف اللازمة لتشغيل الوحدة التعليمية . | ٤١ |

تابع قائمة المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| (رابعا) التمويل ضرورة للإنفاق وأن تكون النفقة بقدر التكلفة وأن تكون التكلفة بقدر المستهدف من مواصفات فى المنتج التعليمى على ضوء ماتحدده سياسات النمو والتنمية فى ظل مفهوم ورؤية ورسالة معصرنة ممصرنة للعملية التعليمية . | ٤٢ |
| (خامسا) تكلفة التعليم خطر اقتصادى واجتماعى يجب تفتيته تأمينيا بأسلوب اكتوارى يطبق مفهوم الأعداد الكبيرة . | ٤٣ |
| (سادسا) الحاجة الى إنشاء صندوق مصرى قومى لتمويل التعليم . | ٤٣ |
| (سابعا) مصادر تغذية الصندوق القومى المقترح لتمويل التعليم العالى بخاصة وقبل العالى بعامة. | ٤٤ |
| ١- البديل الأول للتمويل : الدولة - الهيئات والتبرعات - الرسوم) | ٤٤ |
| ٢- البديل الثانى للتمويل بتطبيق مفهوم التوريق . | ٤٤ |
| ٣- البديل الثالث للتمويل (القطاع العائلى). | ٤٥ |
| ( ثامنا) تمويل الوحدة التعليمية (التمويل على المستوى الجزئى) | ٤٧ |
| (تاسعا) تمويل تكلفة الطفل والتلميذ والطالب . | ٤٧ |

مقدمة عامة :

يتوالى الزمن دهر بعد دهر وحقبة تلى حقبة وعصر يرث عصر وقرن يتسارع ليلاحق قرن وحضارة تلد أخرى والمكان ثابت "مصر" بأجيالها وإنسانها يسلم العائل رايتها للمعال حتى يشب شبابا يزود عن حياضها فهى له الأرض والعرض بما منحته من فيوضات الرحمن ونعمة بعطاء لايريد جزاء ولا شكور إلا إنتماء ، انتماء ، إنتماء .

فإذا ما عادت الذاكرة الى الوراء خمسون عاما نجد أن المصرى بعد تلقى معارفه متمدرساً بمدارسها وجامعاتها وخرج منها مغتربا وليس أبدا مهاجرا أعاد إليها جميل ماصنعته به تربية وتعليما فى شكل عائدات نقدية وغير نقدية لم يقل تقديرها خلال الثلاثون عاما الماضية عن الثلاثمائة مليار دولار ثمار عمله فى الخارج فأقام أود اقتصادها الوطنى والذى لولاه ما كان الحال هو الحال ولكانت التنمية والنمو والانماء ضرب من المحال .

ومن هنا كان اهتمامنا فى هذا البحث مركزا على إجراء تحليل هيكلى لأهم عنصر مؤثر فى أداء المنظومة التعليمية المصرية بمرحلتيها قبل الجامعية والجامعية ألا وهو الانفاق الفعلى العام عليها ، فحاولنا قدر الجهد ، وقدر المتاح من الوقت كشف اللثام عن فحوى ومنحى وملامح هذا الانفاق من خلال تحليل إستقرائى إستنباطى إستند الى القياس الكمى للمعايير بإستخدام عدد من المؤشرات ركن فى توليفها الى العديد من المتغيرات ذات الطابع المالى التى كان مصدر بياناتها وزارة المالية والبيانات ذات الطابع الاحصائى الإستقرائى للدرسين بالمدارس والجامعات والذى كان مصدر بياناتها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

ويمثل التحليل الهيكلى للإنفاق العام على منظومة التعليم العام المصرية قبل الجامعية والجامعية القلب من هذا البحث حيث احتلت الأقسام الأربعة من الثانى الى السادس مسبوقة بالقسم الأول الذى يمثل إطارا وآفاقا لمنظور ورؤية اجتهدت فى التفرد بتعريف مُحدد لمفهوم المنظومة التعليمية المصرية كهيكل مؤسس آثر الباحث أن يرصد ويقيس ويحلل أبعاد الانفاق الفعلى العام فى إطارها ليوضح معالم الخلل فى هذا الهيكل وليوضح مثالب وعواقب هذا الخلل سردا فى القسم السابع من هذا البحث تبيانا للأهمية البالغة التى يجب أن تولى لقضية التمويل كخطوة سابقة على عملية التخصيص موازنات أو عملية الانفاق ميزانيات أو ختاميات حيث كان القسم السابع تمهيدا للقسمين الثامن والتاسع من هذا البحث إذ دلف القسم الثامن الى توضيح بعض التجارب العالمية ولاسيما فيما يتعلق بتمويل التعليم العالى وذلك من باب الاسترشاد وتبادل المعارف والخبرات فى هذا المجال وقبل أن يلج البحث القسم التاسع والأخير منه والذى يمكن اعتباره التوصيات الأساسية التى انتهى إليها البحث مع تجنب

الوقوع فى مثالب أو شراك المعتادين من عمليات سرد مجموعة من " الينبغيات " تأسيسا على مفهوم المخالفة لاتغن ولاتسمن من جوع فى مجال صناعة واتخاذ وتنفيذ القرارات الاصلاحية الواجب والممكن تبنيها فى مجال تمويل منظومة التعليم المصرية ، حيث أبان القسم التاسع وتفصيلا ضرورة تحديث وعصرنة وإعادة هيكلة ذات الرؤية للمنظومة وأيضا ذات رسالتها بما يتفق ومفهوم الاقتصادات عابرة الحدود كمبتغى وأمل يسعى إليه الاقتصاد المصرى وأيضا كمدخل لربط الرؤى الاصلاحية للكيان الاقتصادى المصرى بالرؤى الاصلاحية للمنظومة التعليمية وقد تم فى هذا القسم أيضا إيضاح العديد من بدائل سياسات تمويل المنظومة التعليمية المصرية والمؤسسية الواجبة والآليات المصممة للأداء والمنهج اللازم تطبيقه كخطوات تنفيذية والأدوات التى يمكن استخدامها لتحويل الفكر كسياسات مصاغة الى أهداف عامة مطلوب إنجازها بما يتفق وواقع الحال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والطبوغرافى والجغرافى لمصرنا الحبيبة بما يعتبر "مصرنة" لكل ماهو "معصرن" من فكر يصل بين الأهداف وأدوات تحقيقها ألا وهى السياسات التى يمكن تبنيها إنطلاقا مما صيغ من رؤى وتوجهات ومداخل إصلاحية للمنظومة التعليمية المصرية خاصة والمنظومة المصرية عامة .

**(القسم الأول ) المنظومة التعليمية هيكل مؤسسى لصفوف دراسية بمراحل تعليمية تمثل كل مرحلة منها خط إنتاج للمعارف البنيوية يتم إضفائها على الموارد البشرية لانتاج رأس المال الذهنى والمواجيدى (المفهوم – الرؤية – الرسالة )**

تمثل كل مرحلة من المراحل التعليمية( بدءاً من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الإبتدائية ثم المرحلة الإعدادية ثم المرحلة الثانوية ثم المرحلة الجامعية) خط لإنتاج المعارف البنيوية يتم إضفائها على الموارد البشرية التى تمر بكل مرحلة منها ، و تمثل الموارد البشرية التى إجتازت مرحلة تعليمية ما بمثابة مخرجات تلك المرحلة التعليمية وبمثابة منتجات وسيطة تعتبر فى نفس الوقت مدخلات لمرحلة تعليمية لاحقة ويستمر ذلك حتى نهاية المرحلة الجامعية التى يعتبر خريجوها بمثابة المنتج النهائي للمنظومة التعليمية ومن ثم فإن أى مرحلة تعليمية سابقة يمكن النظر إليهم بأنهم منتج تعليمى وسيط ومدخل لمرحلة تعليمية تالية .

وإنطلاقاً من هذا المفهوم يمكن القول بأن المنظومة التعليمية بمراحلها المختلفة إنما يقوم بعمليات إنتاج لمنتج ذهنى ومواجيدى بمستوى إنتاجية معين تتولى إنتاجه الوحدة التعليمية كبناء مؤسسى يتم داخلها تشغيل خط إنتاج المرحلة التعليمية التى تمثلها تلك الوحدة التعليمية حيث يتعرض المورد البشرى (طفلاً برياض الأطفال أو تلميذاً بالمراحل الإبتدائية والإعدادية والثانوية أو طالباً جامعياً ) خلال الصفوف الدراسية المختلفة للوحدة التعليمية لعمليات إضفاء للقيم المعرفية البنيوية الخاصة بكل صف دراسى بكل مرحلة دراسية (تمثلها الوحدة التعليمية) .

وتتم عمليات الإضفاء هذه خلال عمليات تشغيل تجرى لإنتاج أنساق ذهنية ووجدانية للمورد البشرى الذى يتعرض لها فى مختلف مراحله العمرية و التكوين النسقى الذهنى والوجدانى المتتالى الذى يكتسبه المورد البشرى عبارة عن عملية تركيم متتالى لرأس المال الذهنى يتم إحداثه تباعاً وعلى التوالى خلال مختلف صفوف كل مرحلة تعليمية حتى يتم إكتمال تكوين رأس المال الذهنى والوجدانى (للمورد البشرى) الذى يعتبر فى النهاية منتج خطوط إنتاج المنظومة التعليمية بإعتبار هذا المنتج حصيلة لعمليات إنضاج معرفية بكل صف بكل مرحلة تعليمية و يكون لهذا المنتج التعليمى (الوسيط منه والنهائى) مستوى معين من الجودة يعبر عن مستوى إنتاجية عمليات الإنتاج المعرفية البنيوية التى تتم بالصف التعليمى بكل مرحلة تعليمية .

ويتوقف مستوى جودة المنتج التعليمى كمخرج (أى مستوى انتاجية العملية التعليمية) على العديد من عناصر الإنتاج التى تستخدم فى تشغيل خط الإنتاج المعرفى البنيوى وعلى الإطار المؤسسى التنظيمى للوحدة التعليمية الممثلة للمرحلة التعليمية بما يعنيه هذا الإطار المؤسس من هيكل تنظيمى وتوصيف وظيفى ومواصفات لموارد بشرية من الإداريين والمعلمين والفنات المساعدة يتم توظيفها وإدارتها بالتخطيط والتوجيه والإشراف والرقابة والمسائلة لأداء عمليات إضفاء القيم المعرفية البنيوية على الأطفال والتلاميذ والطلاب .

ومن ثم فإن جودة المخرج كمنتج تعليمى يتوقف أولا على جودة الإطار المؤسسى للوحدة التعليمية الممثلة لمرحلة تعليمية ما ثم على جودة تشغيل تلك الوحدة لدى قيامها بأنشطتها لإنتاج القيم المعرفية البنيوية وإضفائها على الموارد البشرية كما أن جودة المخرج التعليمى يتوقف أيضاً على جودة الموارد البشرية التى تقوم بإدارة وأداء عمليات إضفاء القيم المعرفية البنيوية على الأطفال والتلاميذ والطلاب لتكوين أنساقها الذهنية والوجدانية .

وطبقا لمستوى كفاية وكفاءة أداء الموارد البشرية القائمة على إدارة وأداء عمليات الإضفاء هذه وطبقاً لمستوى جودة إنساقها الذهنية والوجدانية يتحدد جودة أدائها وعطائها وبالتالى تتحدد جودة ما تتولاه من أعمال تكوين الأنساق الذهنية والوجدانية لدى الأطفال والتلاميذ والطلبة .

ويتحدد مستوى جودة الوحدة التعليمية بمستوى جودة تأسيسها لدى إنشائها من حيث مدى إستيفائها لدى تأسيسها للمعايير المتفق عليها ( والتى تمثل الدولية من تلك المعايير الطموح المبتغى تحقيقه) ويستند مدى إستيفاء الوحدة التعليمية لتلك المعايير فيما يتم إنفاقه لتأسيس وإنشاء فتأثيث وتجهيز تلك الوحدة وما يستلزمه ذلك من إنفاق إستثمارى أولى يعتبر كتكاليف إستثمارية أولية يتم إنفاقها على الأرض والمبانى والأجهزة والتجهيزات والأدوات التعليمية التى تستخدم بشكل مباشرأو غير مباشر فى العملية التعليمية وأيضاً يتم إنفاقه على ما يتم إستخدامه من طرائق وأساليب وتقنيات ووسائط ومعينات للعملية التعليمية .

ويأتى بعد ذلك كمحدد رئيسى لمستوى جودة أداء العملية التعليمية ما يتم إنفاقه من رأس مال عامل (كتكاليف تشغيل لإنتاج القيم المعرفية البنيوية داخل الوحدة التعليمية) والذى يتمثل فى بنود الإنفاق على الأجور وعلى شراء المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتشغيل خط إنتاج القيم المعرفية البنيوية بالوحدة التعليمية الممثلة لمرحلة تعليمية ما . و بمقدار كفاية رأس المال العامل للوحدة التعليمية وبمقدار كفاءة إدارة عمليات تخصيصه وإتاحته وإنفاقة وترشيد إستخدامه يتحدد مستوى جودة ما يتم من عمليات إضفاء للقيم المعرفية

البنيوية داخل الوحدة التعليمية كإطار مؤسسى الأمر الذى يؤثر فى مستوى جودة العائد من تشغيل الوحدة عمليات إضفاء القيم المعرفية البنيوية .

ويتمثل العائد من عمليات إضفاء القيم المعرفية البنيوية أولاً فيما يتم تركيمة من أنساق ذهنية ووجدانية نتيجة ما يتم إضفائه من تلك المعارف البنيوية على الموارد البشرية (من أطفال وتلاميذ وطلاب) وما يعقب هذا التركيم المتتالى من تراكم معرفى بنيوى ينبثق عنه تكوين لأنساقهم الذهنية والبنيوية كمعطيات أولية لعمليات الإضفاء المذكورة بما يترسخ بالأنساق الذهنية للموارد البشرية من رؤى وتوجهات وقيم إدراك ووعى بالذات والأشياء والمجتمع وبما تكتسبه تلك الموارد من مهارات حياة ومهارات أداء مهنى للأعمال كمعطيات نهائية ينبثق عنها باقة من التأثيرات على ما يقومون به من أعمال من قول وفعل إجتماعى ومهنى وإقتصادي وثقافى وسياسى والذى يتلخص فى النهاية فى مستوى كفاية وكفاءة الأداء الحياتى الخاص والعام والعملى بمختلف أبعاده ومجالاته وانساقه وأنماطه وأزمانه وأماكنه ومبتغياته .

وإذا كانت جودة التأثيرات النهائية Final Impacts تتوقف على جودة المعطيات النهائية Outcomes حيث تستند الأخيرة إلى جودة المخرجات الأولية Outputs التى تستمد بدورها مستوى جودتها من مستوى جودة الأنساق الذهنية والوجدانية كمخرجات تنبع معايير جودتها من جودة ما يتم تركيمه وتراكمة من معارف مضفاه لتكوين الأنساق الذهنية والوجدانية فإن قيمة هذه السلسلة المتتابعة من المخرجات الأولية Outputs والمعطيات Outcomes والتأثيرات Impacts إنما تتوقف على كفاية وكفاءة وجودة مقادير المتاح من تمويل سواء لتغطية التكاليف الإستثمارية الأولية Pre-Investment capital لإنشاء الوحدة التعليمية وتأسيسها أو لتغطية تكاليف تشغيل الوحدة التعليمية من رأس المال العامل working capital لإنتاج المعارف والتقنيات وإضفائها وإكسابها للموارد البشرية ( أطفال وتلاميذ وطلاب) التى تتعرض داخل الوحدة التعليمية لعمليات الإضفاء والإكساب هذه .

ومن ثم فإن كفاية وكفاءة وجودة التمويل تخصيصاً وإتاحة وإنفاقاً ليعتبر عنصراً حاكماً فى تحديد مستوى جودة سلسلة القيمة التعليمية Education valuc chain التى تتمثل فى : المدخلات التعليمية – عمليات إنتاج المعارف البنيوية بخطوط الإنتاج بالوحدة التعليمية (الممثلة لمرحلة تعليمية معينة) – المخرجات المعرفية البنيوية المتمثلة فى الأنساق الذهنية والوجدانية التى يتم تكوينها – المعطيات الأدائية الوسيطة والنهائية – التأثيرات النهائية .

وتعتبر مجموعة الأنساق الذهنية والمواجيدية التى يتم تكوينها لدى الموارد البشرية والمعطيات الأدائية للوحدة التعليمية الوسيطة والنهائية والتأثيرات الأدائية النهائية هى مجموعة العوائد من تشغيل خط الإنتاج بالوحدة التعليمية حيث لا يقتصر فقط تأثير جودة تلك العوائد على تقصير الفترة الزمنية التى يتم خلالها إسترداد ما إستثمر من أموال فى تأسيس وإنشاء الوحدة التعليمية Payback Period كإستثمارات أولية مستغرقة Expended pre- Investment capital وإنما يتعدى أمر تأثير مستوى جودة تلك العوائد إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير ولا سيما إذا كان المستهدف من تلك العوائد هو إضفاء قيم معرفية بنيوية على الموارد البشرية لتكوين أنساق ذهنية ومواجيدية بها تؤهلها للتعامل مع أسواق عمل محلية Local Markets ودولية International Markets ومتعددة الجنسيات Multinational Markets ومتعدية الجنسيات Translational Markets فرضتها المفاهيم الإقتصادية للأعمال ذات الطابع المعولم Globalize Economy الذى سادته ظاهرة الأعمال المعولمة Globalize Businesses أى الإقتصادات والأعمال عابرة الحدود Cross – Bordering Businesses التى فرضتها ثورة الرقمنة Digital Revolution والتى ستثبتها ثورة الكم Quantum Revolution التى تطرق الأبواب لتلج حياتنا بلا إستئذان .

فظاهرة الأعمال عابرة الحدود تحمل فى طياتها العديد من الظواهر التى أفرزتها ثورة الرقمنة مثل الإنتاج عابر الحدود Cross-Bordering Production (حيث يتم تصميم Design المنتج فى بلد ما ويتم تصنيعه Manufacturing فى بلد آخرى ويتم تجميعه Assembling فى بلاد أخرى ويتم تسويقه Marketing فى العديد من البلدان عبر ما اعترى النقل من تطوير فى أساليبه بإستخدام الحاويات Containers حيث ترسو البضائع وتقلع براً وبحراً وجواً فى إنسياب لا تعوقها الحواجز الجمركية التعريفية منها وغير التعريفية Terrif & Non Terrif Barriers مما أزال عوائق الجغرافيا والطبوغرافيا أمام إنسياب وتدفق السلع والخدمات فأصبح الإنتاج الذهنى Intellectual Production هو الأولى بالحماية فى ظل ضرورة تطبيق موجبات حماية الملكية الفكرية التى أنشأت من أجلها منظمة دولية خاصة بها " الوايبو" (WIPO) التى تتولى مع المنظمات الدولية الأخرى كالبنك الدولى WB وصندوق النقد الدولى IMF والأمم المتحدة UN تفعيل مقتضيات تطبيق إتفاقية الجات General Agreement for Trade كإطار تشريعى دولى منظم للعلاقات الإقتصادية المعولمة التى فرضت على الدول ذات الإقتصادات الصاعدة Emerging Economies

التى وقعتها أن تبنى إستراتيجيات وسياسات النمو والتنمية بعامة والبشرية بخاصة فى إطار مفهوم العولمة:

Growth Through Globalization (GTG)

وعلى ضوء ما سبق تبيانه فقد إقتضى الأمر ضرورة عصرنة ما يتم إكسابه للموارد البشرية ( خلال مراحل تعليمها وتعلمها للقيم المعرفية البنيوية) بتطوير العناصر الفاعلة فى منظومة التعليم حتى تكتسب القدرة على إفراز مخرجات ومعطيات وتأثيرات تتجاوب وأسواق العمل المعولمة سواء تمثلت فى أسواق العمل المحلية أو الدولية الأمر الذى لا يتأتى إلا من خلال عمليات تمويل كافى وكفئ وفعال سواء من حيث المصدر أو الهيكل التمويلى أو التخصيص أو الإتاحة أو الإنفاق.

ولا يقتصر أهمية الأمر على ما يكفله تطوير عمليات التمويل من إنتاج لموارد بشرية مؤهلة للتعامل مع مقتضيات أسواق العمل المحلية والدولية المعولمة على النحو سالف الذكر وإنما أيضاً بما يمثله هذا التمويل حين إنفاقه كباعث لموجات تنموية متعددة الدوائر من خلال ما ينجم عن هذا الإنفاق من مضروب تنموى على مستوى الفرد (كمضروب تنموى على المستوى الجزئى) وعلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية القطاعية والكلية.

فعلى المستوى القطاعى فإن تمويل التعليم موازنة وتخصيص وإتاحة وإنفاق يحدث آثاره التنموية إنماءاً ونمواً لبقية القطاعات الاقتصادية من خلال ما يحدثه هذا الإنفاق من تشابكات قطاعية خلفية وأمامية بقطاع التعليم ذاته ولبقية القطاعات الإقتصادية والاجتماعية الأخرى فى المجتمع نتيجة ما يترتب على إنفاق قطاع التعليم من حصوله على مستلزمات سلعية وخدمية من القطاعات الاقتصادية الأخرى تؤدى بطبيعة الأمر إلى تنشيط أعمال تلك القطاعات مدخلات ومخرجات وعمليات وعمالة بها وما يترتب على ذلك من رواج إقتصادى بتلك القطاعات ينعكس بطبيعة الحال على نتائج أعمالها.

كما أن تمويل قطاع التعليم موازنة وإتاحة وإنفاق يساهم على المستوى الإقتصادى الكلى فيما ينفق على الأجور وعلى المستلزمات السلعية والخدمية وعلى الإستثمارات من آثار تنموية متعددة الأبعاد بما يساهم به هذا الإنفاق فى الناتج المحلى وفى الدخل المحلى وفى تكوين الأصول الرأسمالية بما تعكسه الموازين السلعية والخدمية نتيجة هذا الإنفاق من قيم مضافة وفرص عمل تتاح وتمول أجورها وما يترتب على ذلك من تأثيرات على الإستهلاك والإدخار والإستثمار والإنتاج فلتمويل قطاع التعليم مدد إنمائى بمفعول المضروب التنموى متعدد الأبعاد والمجالات بآجاله الزمنية ومراسية المكانية ومحالة الإنفاقية بتكييفاتها المحاسبية المالية والتكاليفية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

## (القسم الثانى ) التمويل العام للمنظومة التعليمية وملامح المالية العامة للدولة

### (أولا) نفاسة مايخصص للمنظومة التعليمية المصرية من مال عام

١ - زادت نسبة تغطية الإيرادات العامة للمصروفات العامة من ٦٧,٨% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى حوالى ٧٠% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ثم إنخفضت إلى ٦٨,٦% فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (١) .

٢ - إرتفع العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة من مبلغ ٣٨,٤٨٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٤٣,٦٤٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٤٥,٩٧٩ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ثم ٥١,٦٤٣ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ أى أن نسبة العجز الكلى فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ تمثل ١٣٤% من العجز الكلى فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

٣ - يتم تمويل هذا العجز بالاقتراض وبالمنح وبالمعونات حتى أصبح حجم الدين العام المحلى يزيد بمقدار ٨,٣% على حجم الناتج المحلى الإجمالى طبقاً لموازنة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، فقد تم تخصيص ٣٩,٥% من الإنفاق العام لخدمة أعباء الدين العام وتم توجيه ٥٠% من الإيرادات العامة لخدمة أعباء الدين العام .

٤ - وفى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ كانت نسبة خدمة الدين المحلى والخارجى ١٣٥% من إجمالى الإنفاق الفعلى على قطاع التعليم ، وفى نفس العام المذكور فإن الإنفاق الفعلى على قطاع التعليم يساوى ٣,٩ مره قدر الإنفاق الفعلى على قطاع الصحة والسكان ، كما أن المنفق فى نفس العام على قطاع التعليم يمثل ٦١ مرة قدر المنفق على البحث العلمى .

٥ - وكانت نسبة الانفاق العام على التعليم الى إجمالى الإنفاق العام للدولة ١٤,٩ % فى عام ١٩٩٧ فأصبح ١٣,٩% فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .

٦ - نف قطاع التعليم إستثمارات فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بمبلغ ٣,٤٥٨ مليار جنيه ويمثل هذا المبلغ ٣,٥٩% من جملة الإستثمارات المنفذة فى العام المذكور ، وقد نفذت الحكومة والهيئات الإقتصادية ٨٦,١٢% من إجمالى ما أستثمر فى قطاع التعليم بينما نفذ القطاع الخاص إستثمارات فى قطاع التعليم بمبلغ ٤٨٠ مليون جنيه ويمثل هذا المبلغ ١٣,٨٨% من إجمالى الإستثمارات فى هذا القطاع أى أن قيمة إستثمارات الحكومة والهيئات الاقتصادية فى قطاع التعليم فى العام المذكور تمثل أكثر من ستة

---

١ - معهد التخطيط القومى ، " الإقتصاد المصرى بين فرص النمو وتحديات الواقع " ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٦ ، ص ص ٦٩-٧١ .

مرات قدر إستثمار القطاع الخاص ، وقد تناقصت الإستثمارات في التعليم بشكل مطلق من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

٧ - فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ساهم قطاع التعليم فى الناتج المحلى الإجمالى ( القيمة المضافة) بمبلغ ٢٤٤٠ مليون جنيه ثم بمبلغ ٢٧٠٧ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم بمبلغ ٢٨٣٠ جنيه فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ثم بمبلغ ٢٩٥٠ فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، ويعتبر قطاع التعليم أقل القطاعات من حيث الوزن النسبى فى المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى ، كما أن نمو متوسط الأجر الحقيقى كان بمعدلات سالبة طوال الفترة المذكورة فى الأنشطة الإجتماعية متضمنة التعليم([1]) .

**(ثانيا) الإنفاق العام الفعلى على التعليم فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ يتجاوز الموازنة المقدرة لنفس العام للتعليم العام الجامعى على حساب التعليم قبل الجامعى وعكس ذلك يحدث للتعليم الأزهرى : :**

١ - خلال السنوات المالية الخمسة من عام ١٩٩٨/١٩٩٩ الى عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ فإن الإنفاق الفعلى على التعليم تجاوز سنويا الموازنة المقدرة بمتوسط تجاوز سنوى قدره ١٤,٣% وتنطبق ظاهرة التجاوز هذه على التعليم الجامعى والتعليم قبل الجامعى .

٢ - المعدل السنوى لتجاوز الإنفاق الفعلى على الإنفاق المقدر للتعليم قبل الجامعى بلغ ٧,٥% فى حين أن هذا المعدل للتعليم الجامعى وصل الى ٣٨,٥% .

٣ - وهذا يعنى أن مقدار التجاوز فى الإنفاق الفعلى عن الإنفاق المقدر أكبر فى موازنات التعليم الجامعى من موازنات التعليم قبل الجامعى بمقدار ٥,١ مرة .

٤ - هذا التجاوز يصل الى ١٢ مرة إذا قورن مايحدث من تجاوز فى الإنفاق الفعلى عن المقدر فى الجامعات بما يحدث من تجاوز فى الانفاق الفعلى عن المقدر فى مديريات التعليم بالمحافظات محل تشغيل المنظومة التعليمية قبل الجامعية .

٥ - إلا أن عكس ذلك يحدث فى التعليم الأزهرى إذا ما قورن التجاوز فى الإنفاق على التعليم الأزهرى قبل الجامعى بالتجاوز فى الإنفاق على التعليم الأزهرى الجامعى حيث أن تجاوز الإنفاق الفعلى عن الموازنة المقدرة بالتعليم الأزهرى قبل الجامعى يصل معدله الى ١٦,١% سنويا بينما يصل هذا المعدل فى جامعة الأزهر الى ٨,٨% سنويا

---

[1] - معهد التخطيط القومى ، " الإقتصاد المصرى بين فرص النمو وتحديات الواقع " ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٣ ، ٥٠ ، ٥١ .

(ثالثاً) **الزيادة السنوية فى الانفاق الفعلى العام على التعليم زيادة إسمية أكثر منها زيادة حقيقية :**

١ - متوسط الزيادة السنوية فى الإنفاق الفعلى على التعليم حوالى ١٠% فهل تجارى هذه الزيادة ما يحدث من زيادة فى الأسعار وما تعكسه من تضخم ينخر فى القوة الشرائية للموارد المالية المخصصة للتعليم ؟

٢ - متوسط نصيب التلميذ بالمدارس من الإنفاق العام زاد سنويا بمقدار ١٠,٤% . فهل الزيادة السنوية فى الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى كانت زيادة سنوية أم زيادة حقيقية تأخذ فى الإعتبار الزيادة فى الأسعار وسعار تضخمها ؟

وقد رد التقرير الصادر عن معهد التخطيط القومى فى سبتمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان " الإقتصاد المصرى بين فرص النمو وتحديات الواقع " على ذلك بأن أوضح أن معدل التضخم مقاساً بالتغير فى أسعار المستهلكين فى الحضر قد أرتفع من ٢,٢% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٢ إلى ٤,١% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم أرتفع إلى ١١,١% فى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وإنخفض بعد ذلك إى ٩,٢% فى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، وأضاف التقرير المذكور أنه إتساقاً مع تطورات سعر الصرف فإن عام ٢٠٠١ كان عاماً فاصلاً بدأت بعده كل الأسعار تتحرك ومع إستقرار سعر الصرف وتحسن قيمة الجنيه فى عام ٢٠٠٤ حدث تراجع فى معدل التضخم وليس فى مستوى الأسعار .

وأوضح ذات التقرير أن معدل تضخم أسعار الجملة ارتفع من ١,٧% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١١,٦% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم إلى ١٧,٣% فى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ثم انخفض إلى ٩,٩٣% فى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وعن دراسة للمركز المصرى للدراسات الإقتصادية أرجع التقرير المذكور زيادة معدل تغير أسعار الجملة مقارنة بمعدل تغير أسعار المستهلكين إلى كيفية حساب كل من الرقم القياسى لسعر المستهلكين والرقم القياسى لسعر الجملة وبصفة خاصة وزن السلع غير القابلة للإتجار فى كل منهما حيث يزيد هذا الوزن فى الرقم القياسى لسعر المستهلك مماي ؤدى إلى بطئ تأثره بتغيرات سعر الصرف وذلك بالإضافة إلى سياسة الدعم السلعى والذى بلغ حجماً كبيراً وصل إلى حوالى ١٣,٧٦٥ مليار جنيه فى ع٢٠٠٥/٢٠٠٤ مما ساهم فى الحد من معدلات زيادة سعر المستهلك(١) .

---

١ - معهد التخطيط القومى : " الاقتصاد المصرى بين فرص النمو وتحديات الواقع " ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٦ ، ص ص ٥٤ - ٥٦ .

(رابعا) تحيز الإنفاق الفعلى العام على التعليم العام للطالب الجامعى وليس لتلميذ المدرسة :

١ - بلغ حجم الإنفاق العام الفعلى على المنظومة التعليمية المصرية فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ يبلغ ٢٥,١٦٨٤ مليار جنيه (شاملا الإنفاق على التعليم العام الجامعى وقبل الجامعى والتعليم الأزهرى الجامعى وقبل الجامعى ) .

٢ - بلغ حجم الإنفاق العام الفعلى على التعليم العام الجامعى وقبل الجامعى ( أى بدون التعليم الأزهرى بمرحلتيه ) مبلغ ٢٢,٧٢١١ مليار جنيه وهذا يمثل ٩٠,٣% من إجمالى الإنفاق العام الفعلى على التعليم بمختلف مراحله ومختلف أنواعه عام وأزهرى .

٣ - بلغ حجم الإنفاق الفعلى على التعليم الأزهرى الجامعى وقبل الجامعى مبلغ ٢,٤٤٧١ مليار جنيه وهذا يمثل ٩,٧% من إجمالى الإنفاق العام الفعلى على منظومة التعليم بمختلف مراحله وبمختلف أنواع المكونات التعليمية للمنظومة .

٤ - بلغ حجم الإنفاق الفعلى على التعليم العام الجامعى وقبل الجامعى (بدون التعليم الأزهرى) مبلغ ٢٢,٧٢١ مليار جنيه ويتوزع هذا الإنفاق على النحو التالى :

(١٠٤) أنفق مبلغ ١٥,٩٢٨٦ مليار جنيه على التعليم العام قبل الجامعى (أى بدون التعليم بالمدارس الأزهرية) ، وهذا المبلغ يمثل ٧٠,١% من إجمالى الإنفاق العام الفعلى على التعليم العام بمرحلتيه الجامعى وقبل الجامعى ( أيضاً بدون التعليم بالمدارس الأزهرية) .

(٢٠٤) أنفق مبلغ ٦,٧٩٢٧ مليار جنيه على التعليم الجامعى العام (أى بدون جامعة الأزهر) ، وهذا المبلغ يمثل ٢٩,٩% من إجمالى الإنفاق العام الفعلى على التعليم العام بمرحلتيه (دون التعليم الأزهرى) .

وبمقارنة هاتان النسبتان نجد أن حجم الإنفاق العام الكلى على التعليم قبل الجامعى يمثل حوالى ٢,٣ مرة قدر حجم الإنفاق العام الكلى على التعليم الجامعى مما قد يستنتج منه أن التعليم قبل الجامعى يحظى بالأولوية فى تخصيص الموارد إلا أن هذا الإستنتاج يتراجع إذا علمنا أن متوسط الإنفاق العام الفعلى السنوى على الطالب الجامعى يمثل ٤,٨ مرة قدر متوسط الانفاق العام الفعلى السنوى على التلميذ بمختلف مراحل التعليم قبل الجامعى .

فهل هذا يعنى أن أولوية الإنفاق معطاه لمرحلة التعليم الجامعى وليس لمختلف مراحل التعليم قبل الجامعى بل وعلى حسابها ؟ أم أن طبيعة تشغيل مرحلة التعليم الجامعى تتطلب متوسط تكلفة أعلى للطالب الجامعى عن التلميذ بالمدارس ؟

**(القسم الثالث) تحليل هيكلى للإنفاق العام الفعلى على مراحل التعليم العام قبل الجامعى لتقييم مدى العدالة التخصيصية النسبية للموارد مع الأحمال الوظيفية التشغيلية النسبية بهذه المراحل :**

**(أولا) الأجور تلتهم النصيب الأكبر من الإنفاق على التعليم قبل الجامعى :**

فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تم إنفاق مبلغ ١٥,٩٢٨٦ مليار جنيه على التعليم العام قبل الجامعى وكان توزيعه كالتالى :

- ٦٥,٥% للأجور والمرتبات ومافى حكمهما
- ١٤,٤% للمستلزمات السلعية والخدمية
- ١٢,٩% لإنفاق إستثمارى
- ٣,٢% تحويلات راسمالية

فهل يحتاج الأمر الى إعادة هيكلة وظيفية ثم إدارية ثم مالية للعمليات التشغيلية إلى إعادة هندسة للعمليات التشغيلية للمنظومة التعليمية قبل الجامعية فى إطار المفاهيم الإصلاحية لمنظومة التعليم قبل الجامعى بخاصة ومنظومة التعليم بعامة.

**(ثانيا) الانفاق الجارى على التعليم قبل الجامعى يمثل ٧٩,٩٪ من إجمالى الانفاق على نفس المراحل :**

بعض الانفاق الجارى له طبيعة شبه ثابتة كالأجور والمرتبات وما فى حكمها تدفعه الدولة سنويا بصرف النظر عن حجم الأعباء التشغيلية بخطوط إنتاج المنظومة التعليمية وهذا الجزء شبه الثابت يمثل حوالى ٤,٥ مرة قدر الجزء المتغير من الإنفاق الجارى والذى يتمثل فى الإنفاق على شراء المستلزمات السلعية والخدمية Supplies والذى من المفترض تكاليفيا أن له ارتباط مباشر بالتغير فى حجم الأعباء التشغيلية بخطوط إنتاج المنظومة التعليمية قبل الجامعية.

**(ثالثا) ثلث الأجور والمرتبات بالتعليم قبل الجامعى يذهب للعمالة الإدارية إذ أن هناك موظف إدارى لكل إثنين من المدرسين**

أعلن وزير التربية والتعليم بمؤتمر إصلاح التعليم ( الذى عقد بمكتبة الإسكندرية فى ديسمبر عام ٢٠٠٤ ) أن حجم العمالة بمؤسسات ومدارس وزارة التربيـــة والتعلـــيم يبلغ ١,٢ مليون فرد منهم ٨٠٠ الف مدرس و ٤٠٠ ألف موظف وعامـــل يعملـــون بمختلف الوظائف الإدارية ، أى أن مقابل كل ٢ من المدرسين يوجـــد موظـــف إدارى بمعنى أن حوالى ثلث المرتبات والأجور يذهب للعمالة الإدارية المساعدة بالتعليم قبل الجامعى وثلثيها يذهب للعمالة التعليمية التى تتولى عمليات إضفاء القـــيم المعرفيـــة البنيوية على الموارد البشرية المارة بخطوط إنتاج التعليم قبـــل الجـــامعى بمراحلـــه الثلاث ، ومن حيث أن حوالى ١٠,٤٨ مليار جنيه ذهبت فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الى المرتبات والأجور فإن نصيب العمالة التعليمية الإدارية من هذا المبلغ يصل الى ٣,٥ مليار جنيه .

فهل يحتاج الأمر الى إعادة هيكلة للعمالة بالمنظومة التعليمية قبل الجامعية بعد إعادة هندسة العمليات التشغيلية للمنظومة التعليمية قبل الجامعية بحيث يتم تخفيف العـــبء شـــبه الثابـــت المتمثل فى الأجور والمرتبات وإعادة تخصيصه لتمويل مستلزمات تشغيل العملية التعليميـــة ذاتها وما يمكن أن ينجم عن ذلك من رفع لمستوى جودة الأداء التعليمى بالمنظومة ، وبالتالى توكيد جودة سلسلة القيمة التعليمية للمدخلات والعمليات والمخرجات للمنظومة التعليمية قبل الجامعية ؟

**(رابعا) درجة المواءمة النسبية (أى الاتساق النسبى) Relative consistency بين مايخصص من موارد للإشراف الفنى والمالى والإدارى المركزى على مستوى ديوان عام وزارة التربية والتعليم وبين مايخصص من موارد لتشغيل خطوط إنتاج المنظومة التعليمية قبل الجامعية بالمحافظات ؟**

١ - من المبلغ المخصص لديوان عام الوزارة والهيئات التابعة (وعددها ١١ هيئة ) وقدره ٤,٨٩٨٩ مليار جنيه إستأثر ديوان عام الوزارة وحده مبلغ ٢,٢٧٦٣ مليـــار جنيـــه (بنسبة ٤٦,٥%) وحصلت هيئة الأبنية التعليمية على مبلـــغ ٢,٠٢٤ مليـــار جنيـــه (بنسبة ٤١,٣%) ، وهيئة مكتبة الإسكندرية على مبلغ ٢٦٣,٢ مليون جنيه (بنسبة ٥,٤%) وصندوق دعم وتمويل المشروعات على مبلغ ٢١١,٧ مليون جنيه ( بنسبة

٤,٣%) وهيئة محو الأمية وتعليم الكبار على مبلغ ٨٦,٩ مليون جنيه (بنسبة ١,٨%) وبقية الهيئات مجتمعة حصلت على مبلغ ٣٦,٨ مليون جنيه بنسبة ٠,٧٠ ، وصندوق حصيلة رسوم الخدمات ٤ مليون جنيه والمركز الإقليمى لتعليم الكبار ٢,٨ مليون جنيه ، والمركز القومى للبحوث التربوية ٥,٢ مليون جنيه ، والمركز القومى للإمتحانات ٧,١ مليون جنيه ، وهيئة مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية ١٤,٧ مليون جنيه ومجمع اللغة العربية ٣ مليون جنيه .

٢ - أنفق على منظومة التعليم قبل الجامعى إجمالى مبلغ ١٥,٩٢٨٦ مليار جنيه تم توزيعه مؤسسيا بحيث حصل ديوان عام وزارة التربية والتعليم والهيئات التابعة على مبلغ ٤,٨٩٨٩ مليار جنيه بنسبة ٣٠,٨% من الإجمالى المذكور وأنفق على العملية التعليمية بالمحافظات مبلغ ١١,٠٢٩٧ مليار جنيه بنسبة ٦٩,٢% من الإجمالى المذكور ، أى أن نصيب ديوان عام وزارة التربية والتعليم والهيئات التابعة من الأموال يمثل ٤٤,٥% مما أنفق على العملية التعليمية بالمحافظات.

٣ - فإذا ما اعتبرنا أن ما ينفق على ديوان عام الوزارة والهيئات التابعة بمثابة عنصر تكلفة لنشاطات الإشراف والتوجيه والرقابة الإدارية والمالية والتربوية على المنظومة التعليمية تتم على المستوى المركزى (حيث تدار عجلة تشغيلها تعليمياً لا مركزياً بالمحافظات ) فإن عنصر التكلفة هذا يمثل حوالى ٤٤,٥% (٣٠,٨ ÷ ٦٩,٢) من تكلفة تشغيل المنظومة التعليمية بالمحافظات :

**فما مدى مواءمة Appropriation وإتساق Consistency هذه النسبة مع مفهوم كفاءة توجيه وتخصيص الموارد المالية بين أنشطة المنظومة التعليمية بإعتبارها مراكز تكلفة من ناحية ومفهوم النفقة الفعالة المنتجة للقيم التعليمية البنيوية المضافة Education structural value Added من ناحية أخرى ؟**

٤ - إلا أن الرد على هذا التساؤل يمكن أن يستشف من إستقراء المؤشرات التفصيلية التالية :

١٠٤ إن وظائف الإشراف والتوجيه والرقابة الإدارية والمالية والتعليمية التى يمارسها ديوان عام الوزارة والذى تبلغ تكلفته مبلغ ٢,٢٧٦٣ مليار جنيه فإن هذا المبلغ يمثل حوالى ٢١% (أى أكثر من الخمس ) مما ينفق على مديريات التعليم بالمحافظات(وقدره ١١,٠٢٩٧ مليار جنيه) ٠

٢٠٤ أن ماينفق على الدعم الهندسى للعملية التعليمية الذى تمارسه الهيئة العامة للأبنية التعليمية يمثل حوالى ١٨,٤% مما ينفق على تشغيل العملية التعليمية ذاتها بالمحافظات ٠

٣٠٤ أما وظيفة البحث والتطوير والتحديث للمنظومة التعليمية فى مرحلتها قبل الجامعية التى يمارسها كل من المركز القومى للبحوث التربوية والمركز القومى للإمتحانات فإن تكلفتها ١٢,٣ مليون جنيه وتمثل ٠,١% من تكلفة ماينفق على تشغيل المنظومة التعليمية بالمحافظات : فهل يتسق ما ينفق على نشاطات البحوث والتطوير للمنظومة التعليمية يتفق وأعباء مقتضيات ما ينادى به من سياسات إصلاح للمنظومة التعليمية؟

٤٠٤ إلا أن ماينفق فقط على الأجور والمرتبات بديوان عام الوزارة يبلغ ٥٢٢,٤ مليون جنيه تمثل ٢٢,٩% من إجمالى إنفاق الديوان العام بينما أن ما ينفق على المستلزمات السلعية والخدمية بنفس الديوان يبلغ ١٣٦١ مليون جنيه يمثل حوالى ٦% من إجمالى إنفاق نفس الديوان وأن الإنفاق الإستثمارى يبلغ ٣٦٣,٩ مليون جنيه بنسبة ١٦% من إجمالى إنفاق نفس الديوان والتحويلات الرأسمالية نسبتها ١,٣% ومبلغها ٢٩ مليون جنيه : ومن ثم فإن أكثر من خمس ما ينفق بالديوان العام للوزارة يوجه للعماله به بينما أكثر من نصف الإنفاق يوجه للمستلزمات السلعية والخدمية وهى فى الغالب تكلفة طباعة وتوزيع الكتب المدرسية ٠

**(القسم الرابع) تقييم كفاءة عملية تخصيص الموارد المالية للإنفاق على التعليم قبل الجامعى بالمحافظات من خلال تصميم وحساب معيار كمى واضح لقياس مدى الوثاقة Relevance والاتساق Consistency والدقة Adequacy والصحة Correctness والثبات Reliability تحقيق العدالة Allocation Equity بين مايخصص نسبيا من موارد Relative Allocated Resources من ناحية وبين الأحمال الوظيفية التعليمية النسبية Relative Education Function loads بالمحافظات من ناحية أخرى .**

**(أولا) صياغة أسلوب حساب المؤشرات المعبرة كميا عن المعايير المستخدمة كمحكات للتقييم**

١ - الأهمية النسبية للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى بمحافظة ما :

تم ذلك بحساب نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى بالمحافظة كنسبة من إجمالى الإنفاق على التعليم قبل الجامعى بكافة المحافظات وذلك للعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

٢ - تقدير الحمل الوظيفى التعليمى النسبى للمحافظة : وقد تم قياسه بإيجاد نسبة عدد التلاميذ بالمحافظة إلى إجمالى عدد التلاميذ بكافة المحافظات فى العام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

٣ - ثم تم قسمة الأهمية النسبية للإنفاق بالمحافظة على الحمل الوظيفى التعليمى النسبى لنفس المحافظة على للأحمال الوظيفية التعليمية النسبية لنفس المحافظة للحصول على المقياس الذى أستخدم كمعيار لاختبار مدى الوثاقة Relevance ، ومدى الإتساق Consistency بين مايخصص للمحافظة من موارد وبين ماتتحمله المنظومة التعليمية قبل الجامعية بالمحافظة من أحمال وظيفية تعليمية نسبية بحيث يكون ناتج عملية القسمة مؤشرا يقيس معيار مدى تحقق العدالة التخصيصية النسبية Relative Equity بين المحافظات فيما تحصل عليه كل محافظة من تمويل عام لمنظومتها التعليمية قبل الجامعية وبين ما تنوء به كل محافظة من حمل وظيفى تعليمى نسبى.

## ( ثانيا ) تصنيف المحافظات حسب درجة وثاقة Relevance وإتساق Consistency وتكافؤ وعدالة Equity التوزيع النسبى إجمالى الإنفاق العام على التعليم بالمحافظات مع الأحمال الوظيفية التعليمية النسبية س

| محافظات إجمالى إنفاقها النسبى مكافئ للعبئ التعليمى النسبى بها | محافظات إجمالى إنفاقها النسبى أعلى من العبئ الوظيفى التعليمى النسبى بها | محافظات إجمالى إنفاقها النسبى أقل من العبئ الوظيفى التعليمى النسبى بها |
|---|---|---|
| **محافظة واحدة** | **١٧ محافظة : تمثل ٦٣٪ من المحافظات** | **٩ محافظات : تمثل ٣٣,٣٪ من المحافظات** |
| سوهاج = ١ | القاهرة = ١,١ | الإسكندرية = ١,١ |
| (٧٨١ جنيه) | (٨٦٤ جنيه) | (٨٣٠ جنيه) |
| | الغربية = ١,٢ | المنوفية = ١,١ |
| | (٩٠٠ جنيه) | ( ٨١٨ جنيه) |
| | الدقهية = ١,٣ | دمياط = ١,٤ |
| | ( ٩٧٤ جنيه ) | (١٠٩٩ جنيه) |
| | بورسعيد = ٢ | السويس = ١,١ |
| | (١٦٣٨ جنيه) | (٩٣٤ جنيه ) |
| | الشرقية = ١,٠٨ | الإسماعيلية = ١,٠٧ |
| | (٨٣٤ جنيه ) | ( ٨٥٦ جنيه ) |
| | الأقصر = ١,١ | أسوان = ١,٣ |
| | ( ٩١٢ جنيه ) | ( ١٠١٦ جنيه ) |
| | مطروح = ١,٣ | |
| | (٩٣٧ جنيه) | |
| | الوادى الجديد = ٣,٣ | |
| | (٢٦١٥ جنيه أعلى متوسط ) | |
| | البحر الأحمر = ٢ شمال سيناء = ٢,٦ | |
| | (١٤٣٨ جنيه) (٢١٠٩ جنيه) | |
| | جنوب سيناء = ٣,٣ | |
| | (٢٤٧١ جنيه) | |

| | |
|---|---|
| المحافظات المذكورة فى هذين العمودين متوسط الإنفاق على التلميذ بكل منها أكبر من المتوسط العام للإنفاق على التلميذ والذى يساوى ٧٧٣ جنيه للتلميذ | المحافظات المذكورة بهذا العمود متوسط الإنفاق على التلميذ بها أقل من المتوسط العام للإنفاق على التلميذ . |

الأرقام المذكورة ما بين قوسين تحت كل محافظة تمثل متوسط الإنفاق على التلميذ بهذه المحافظة

الأرقام المذكورة على شمال علامة = الموجودة أمام إسم المحافظة يمثل كل رقم منها قيمة المقياس الذى إستخدم كمعيار لإختبار مدى الوثاقة والإتساق والعدالة بين ما أتيح من موارد مالية نسبية لكل محافظة وبين أعبائها الوظيفية . التعليمية النسبية .

| | |
|---|---|
| البحيرة = ٠,٨ | كفر الشيخ = ٠,٨ |
| (٦٠٣ جنيه ) | ( ٦٤٤ جنيه ) |
| القليوبية = ٠,٨ | |
| (٦٤٥ جنيه ) | |
| الجيزة = ٠,٥٤ | |
| (٤١٣ جنيه أقل متوسط) | |
| الفيوم = ٠,٦٩ | بنى سويف = ٠,٨٥ |
| (٥٣٥ جنيه) | ( ٦٦٤ جنيه) |
| المنيا = ٠,٨٧ | أسيوط = ٠,٨٨ |
| (٦٦٦ جنيه) | (٦٥٩ جنيه) |
| قنا = ٠,٩٨ | |
| (٧٦٠ جنيه) | |

(ثالثا) تصنيف المحافظات حسب درجة وثاقة Relevance وإتساق Consistency

وتكافؤ وعدالة Equity توزيع الإنفاق على التعليم بالمحافظات لشراء المستلزمات السلعية والخدمية

مع الأحمال الوظيفية التعليمية بها

| محافظات إنفاقها النسبى لشراء السلع والخدمات مكافئ للعبئ التعليمى النسبى بها | محافظات إنفاقها النسبى لشراء السلع والخدمات أعلى من العبئ الوظيفى التعليمى بها | محافظات إنفاقها النسبى لشراء السلع والخدمات أقل من العبئ الوظيفى التعليمى بها |
|---|---|---|
| محافظة واحدة تمثل ٣,٧٪ من المحافظات بها ٠,٨٪ من إجمالى عدد تلاميذ الجمهورية | ١٠ محافظات: تمثل ٣٧٪ من المحافظات بها ٢٢,٩٪ من إجمالى عدد التلاميذ (أى بها ٤,٣ مليون تلميذ بالمدارس) | ١٦ محافظة : تمثل ٥٩,٣٪ من المحافظات بها ٧٦,٣٪ من إجمالى تلاميذ الجمهورية أى بها ١٠,٩ مليون تلميذ بالمدارس |
| بورسعيد = ١,٠٨ (٤٦ جنيه) | القاهرة = ١,٩ (٧٦,٦جنيه)<br>سوهاج = ١,٥١ ( ٦١,٩ جنيه)<br>قنا = ٢,٣ (٩٦,١جنيه)<br>الأقصر = ٢,٧ (١١٠,٧جنيه)<br>أسوان = ٤,٢ (١٧٠,٢جنيه)<br>مطروح = ٤,٠٣ (١٦١,٢ جنيه)<br>الوادى الجديد = ٩,٨ (٣٩٨,٦ جنيه)<br>البحر الأحمر = ٧,٤ شمال سيناء = ٤,٤٢ (٣٠٦,١ جنيه) (١٨٦ جنيه)<br>جنوب سيناء = ٥,٣ (٢٢٧,٢ جنيه) | الإسكندرية = ٠,٧٦ البحيرة ٠,٤٢ (٣٠,٩جنيه) (١٧,٢جنيه)<br>الغربية =٠,٤٩ كفر الشيخ=٠,٥١ (٢٠,٢جنيه) (٢٠,٥ جنيه)<br>المنوفية=٠,٦٦ القليوبية=٠,٥٢ (٢٧جنيه) (٢٠,٨جنيه)<br>الدقهلية=٠,٦٦ دمياط=٠,٧٤ (٢٧,١جنيه) (٣٠,٢جنيه)<br>الشرقية=٠,٧٣ الإسماعيلية=٠,٧٩ (٣٠ جنيه) (٣٣,٢جنيه)<br>السويس = ٠,٩١ (٣٨,٨ جنيه)<br>الجيزة = ٠,٣٢ (١٣,١ جنيه)<br>الفيوم = ٠,٤٦ بنى سويف =٠,٦٧ (١٨,٦جنيه) (٢٧,٥جنيه)<br>المنيا= ٠,٤ أسيوط=٠,٩٥ (١٦,٥جنيه) (٣٨,٢جنيه) |

**يوضح الجدول السابق ما يلى :**

١ - التواضع الشديد فى نصيب التلميذ من الإنفاق على المستلزمات السلعية والخدمية فى ١٦ محافظة بها ١٠,٩ مليون تلميذ بالمدارس يمثلون ٧٦,٧% من إجمالى تلاميذ الجمهورية وأن فقط ١٠ محافظات يزيد فيها الإنفاق النسبى على هذا الباب عن الحمل الوظيفى التعليمى بالمحافظة ويوجد بتلك المحافظات فقط ٣,٣ مليون تلميذ يمثلون ٢٢,٩% من إجمالى عدد التلاميذ بالجمهورية ، أى أن عدد التلاميذ الذين تفتقر محافظاتهم إلى الوثاقة والإتساق والعدالة والتكافؤ بين الإنفاق النسبى والعبئ الوظيفى التعليمى النسبىيمثلون حوالى ٣,٣ مرات قدر من تتسم محافظاتهم بهذه المقومات.

٢ - من بين ١٠ محافظات يتمتع تلاميذها بمقومات الوثاقة والإتساق والعدالة والتكافؤ بين الإنفاق النسبى والعبئ الوظيفى النسبى يوجد ٥ محافظات من ذوى حجم السكان المنخفض ولا يمثل تلاميذها إلا حوالى ١,٦% من إجمالى تلاميذ الجمهورية (عددهم ٢٢٧ ألف تلميذ لا غير).

٣ - تتضح شدة عدم الوثاقة وعدم الإتساق وعدم العدالة وعدم التكافؤ فى تخصيص الموارد التعليمية بالمحافظات مع ما بها من أعباء وظيفية تعليمية فى أن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على الباب الثانى بمحافظة الوادى الجديد يمثل أكثر من ثلاثين مرة قدر متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على هذا الباب بمحافظة الجيزة.

٤ - كافة محافظات الدلتا بلا إستثناء وبعض محافظات الصعيد الأقرب للعاصمة تفتقد إلى هذا المعيار: معيار الوثاقة والاتساق والعدالة والتكافؤ بين الإنفاق النسبى على المستلزمات السلعية والخدمية على المنظومة التعليمية بالمحافظات وبين العبئ الوظيفى التعليمى النسبى.

٥ - أن محافظات البحيرة والغربية وكفر الشيخ والجيزة والفيوم والمنيا محافظات شديدة الإفتقار إلى هذا المعيار مصحوباً بطبيعة الحال بشدة تواضع متوسط نصيب التلميذ من هذا النوع من الإنفاق مقارنة بتلاميذ المحافظات الأخرى.

٦ - إن ما ذكر آنفاً من ملاحظات إنما يوضح جلياً التواضع الشديد فى نسبة ما يخصص للباب الثانى من موازنة التعليم بالمحافظات مقارنة بالباب الأول الأمر الذى يوضحه جلياً الجدول التالى والذى يتبين منه كيف أن الباب الأول المخصص لمنظومة التعليم بالمحافظات والخاص بالأجور وبالمرتبات قد إلتهم النصيب الأكبر من الإنفاق العام الفعلى على التعليم المدرسى بالمحافظات فإذا ما إستدعى هنا ما سبق قوله سابقاً من

أن مقابل كل أثنين من المدرسين يوجد إدارى فإن ذلك ليستدعى مرة أخرى ضـــرورة إعادة هندسة العمليات التشغيلية التعليمية فى إطار مـــن إعـــادة هيكلـــة للمنظومـــة التعليمية من حيث هيكلها التنظيمى وتوصيف وظائفهـــا وتقنـــين مقننـــات مواردهـــا البشرية القائمة على تشغيل تلك المنظومة.

**التوزيع النسبى لأبواب الإنفاق العام الفعلى على**

**التعليم العام قبل الجامعى بالمحافظات**

**(عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣)**

| الباب | المبلغ بالجنيه | النسبة المئوية لقيمة الباب إلى إجمالى الإنفاق |
|---|---|---|
| الأجور والمرتبات | ١٠٣٨٩٤٦٨٠٦٣ | %٩٤,١٥ |
| مستلزمات سلعية وخدمية | ٥٨٣٩٨٠٠٦٩ | %٥,٢٩ |
| إستخدامات رأسمالية | ٤٩٦٦١٧٨٨ | %٠,٤٥ |
| تحويلات رأسمالية | ١٢٣٦٠٦٢٧ | %٠,١١ |
| الإجمالى | ١١٠٣٥٤٧٠٥٤٧ | %١٠٠ |

## (القسم الخامس) تحليل هيكلى للإنفاق العام الفعلى على التعليم الأزهرى قبل الجامعى والجامعى (عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣) :

### (أولا) الإنفاق الفعلى على التعليم الأزهرى قبل الجامعى والجامعى مقارنا بالإنفاق على التعليم العام قبل الجامعى والجامعى غير الأزهرى :

بلغت نسبة الأنفاق العام الفعلى على التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى الأزهرى إلى الإنفاق الفعلى على التعليم العام قبل الجامعى والتعليم الجامعى حوالى ١٠,٨% .

بلغت نسبة الإنفاق العام الفعلى على التعليم الأزهرى قبل الجامعى إلى الإنفاق العام الفعلى على التعليم العام قبل الجامعى حوالى ١١,٤% ، بينما أن نسبة مدارس التعليم الأزهرى إلى عدد مدارس وزارة التربية والتعليم تبلغ ٩,٦٩% يمكن أن يستشف من ذلك وثاقة وإتساق الموارد المالية النسبية المخصصة لمدارس الأزهر مع العبء المؤسسى التعليمى بها .

### (ثانيا) تحليل الإنفاق الفعلى على التعليم الجامعى الأزهرى :

بلغت نسبة الإنفاق الفعلى العام على التعليم الأزهرى الجامعى إلى الإنفاق الفعلى العام على التعليم الجامعى العام ٩,٤% .

بلغ الإنفاق الفعلى العام على التعليم بمدارس الأزهر فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ مبلغ ١,٨٠٩٦ مليار جنيه وهذا المبلغ يمثل ٧٣,٩% من إجمالى الإنفاق الفعلى على التعليم الأزهرى قبل الجامعى والجامعى ، بينما بلغ الإنفاق على التعليم الأزهرى الجامعى مبلغ ٦٣٧,٥ مليون جنيه وهذا المبلغ يمثل ٢٦,١% من إجمالى الإنفاق الفعلى على التعليم الأزهرى قبل الجامعى والجامعى .

## ( القسم السادس ) تحليل هيكل الإنفاق العام الفعلى على التعليم الجامعى ( عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣) (يوجد ١٢ جامعة بالإضافة إلى جامعة الأزهر )٠

**(أولا) الانفاق على جامعة الأزهر مقارنا بالانفاق على الجامعات :**

الإنفاق الفعلى العام على جامعة الأزهر يمثل ٩,١% من الإنفاق الفعلى العام على جميع الجامعات بما فيها جامعة الأزهر ( ١٣ جامعة ) فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ٠

**(ثانيا) هيكل التوزيع الاقليمى النسبى للإنفاق على الجامعات :**

حظيت الجامعات الثلاثة الموجودة بمدينتى القاهرة والجيزة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمقدار ٤٤,٢% من إجمالى الإنفاق العام على الـ ١٢ جامعة ، بينما تحظى الجامعات الأربعة المتوطنة بإقليم الدلتا بنسبة ٢٧,٣% من هذا الإجمالى ، وتحظى الجامعات الثلاثة المتوطنة بصعيد مصر بنسبة ١٣,٨% من هذا الإجمالى ، أما جامعة الإسكندرية فنصيبها ٩,٩% من هذا الإجمالى ، وفى النهاية فإن جامعة قناة السويس تحظى بمقدار ٤,٨% من هذا الإجمالى ٠

**(ثالثا) هيكل التوزيع النسبى لأبواب الإنفاق الفعلى على التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى (عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣)**

| المراحل التعليمية | نسبة الإنفاق على المرتبات والأجور | نسبة الإنفاق على المستلزمات السلعية والخدمية | نسبة الإنفاق الإستثمارى | نسبة التحويلات الرأسمالية | الجملة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ – التعليم قبل الجامعى | %٧٠,٤ | %١٣,٩ | %١٢,٥ | %٣,٢ | %١٠٠ |
| ٢ – التعليمى الجامعى (دون جامعة الأزهر) | %٥٤ | %٢٥,٥ | %١٦,٩ | %٣,٦ | %١٠٠ |
| ٣ – جامعة الأزهر | %٦٣,١ | %١٩ | %١٤,٨ | %٣,١ | %١٠٠ |

**(رابعا) تحليل مقارن لهيكل التوزيع النسبى لأبواب الإنفاق الفعلى العام بين الجامعات :**

١ – الحد الأدنى لنسبة المرتبات والأجور إلى الإنفاق الكلى كان لجامعة القاهرة (٤٧,٢% من جملة إنفاقها) ولجامعة المنوفية ( ٤٧,١% من جملة إنفاقها) ٠

٢ – الحد الأقصى لنسبة المرتبات والأجور إلى الإنفاق الكلى كان لجامعة الإسكندرية (٦٧% من جملة إنفاقها) ولجامعة الزقازيق (٧٣% من جملة إنفاقها) ٠

٣- الحد الأدنى لنسبة الإنفاق على المستلزمات السلعية والخدمية إلى الإنفاق الكلى كان لجامعة حلوان (١٣,٩% من جملة إنفاقها) ، وقناة السويس (١٣,٦% من جملة إنفاقها ) ، وللزقازيق (١٧,٥% من جملة إنفاقها) ، وجامعة المنوفية (١٩,٢% من جملة إنفاقها) ، ولجامعة طنطا (١٩,٨% من جملة إنفاقها) .

٤- الحد الأقصى لنسبة الإنفاق على المستلزمات السلعية والخدمية إلى الإنفاق الكلى كان لجامعة عين شمس (٣٢,٣% من جملة إنفاقها) ،ولجامعة القاهرة ( ٣١,٩% من جملة إنفاقها) ، ولجامعة المنصورة (٢٨,٧% من جملة إنفاقها) ، ولجامعة المنيا ٢٦,٥% من جملة إنفاقها) ، وهذه النسبة أعلى من المتوسط العام لنسبة الإنفاق على هذا الباب بالجامعات الـ ١٣ بما فيها جامعة الأزهر (٢٤,٩% من إجمالى إنفاق الجامعات) .

**(خامساً) التوزيع النسبى لأعباء الوظيفية التعليمية بالجامعات فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ :**

١- كان هناك ١٥٥٢٦٢٢ طالباً جامعياً ملتحقون بألـ ١٣ (جامعة منهم جامعة الأزهر) وكان توزيعهم النسبى : ٨٠% من الطلاب ملتحقون بأل ١٢ جامعة و ٢٠% ملتحقون بجامعة الأزهر .

٢- ٣٧,٣% من طلاب الـ ١٢ جامعة ملتحقون بالجامعات الثلاث الموجودة بالقاهرة والجيزة .

٣ - والجامعات المتوطنة بإقليم الدلتا ( طنطا ، المنوفية ، المنصورة ، الزقازيق ) ملتحق بها ٣٤,٧% من إجمالى عدد الطلبة الملتحقة بألـ ١٢ جامعة .

٤- الجامعات المتوطنة بمحافظات جنوب مصر ( المنيا ، أسيوط ، جنوب الوادى) فملتحق بها ١٢,٧% من إجمالى عدد طلبة ألـ ١٢ جامعة ، وجامعة الاسكندرية بها ١١,٥% ، وجامعة قناة السويس بها ٣,٨% ، أما جامعة الأزهر فعدد الملتحقون بها يمثل ٢٤,٩% من جملة الملتحقين بألـ ١٢ جامعة .

## (سادسا) تصنيف الجامعات حسب درجة وثاقة RELEVANCE وإتساق CONSISTENCY وعدالة EQUITY التكافؤ بين الأهمية النسبية للإنفاق العام الفعلى بكافة الجامعات ومنها جامعة الأزهر والأحمال الوظيفية التعليمية النسبية بكل منها

| جامعات مواردها المالية سبية شبه مكافئة للحمل الوظيفى التعليمى النسبى بها | جامعات مواردها المالية النسبية أعلى من الحمل الوظيفى التعليمى النسبى بها | جامعات مواردها المالية النسبية أقل من الحمل الوظيفى التعليمى النسبى بها. |
|---|---|---|
| عة المنصورة = ٠,٩٩ ٤٨٩ جنيه) بها ١٠٥ ألف ب يمثلون ٨,٥% من الى عدد طلبة الجامعات ١٢. | خمسة جامعات : تمثل ٣٨,٥% من عدد الجامعات الـ ١٢ ، بها ٤٧٨ ألف طالب يمثلون ٤١,٥% من عدد الطلبة بالجامعات الـ ١٣<br>القاهرة = ١,٥ (٧٣٢٣جنيه)<br>قناة السويس = ١,٢٦ (٦٣٢١ جنيه)<br>أسيوط = ١,٤٥ (٧٢٢٧ جنيه)<br>عين شمس= ١,٢ (٥٧٧٨ جنيه)<br>المنيا = ١,١٧ ( ٥٧٤٠ جنيه) | سبعة جامعات: تمثل ٥٨,٣% من الجامعات الـ ١٣ بها ٩٣٢ ألف طالب يمثلون ٦٠% من عدد طلبة الجامعات الـ ١٣ بما فيها جامعة الأزهر.<br>حلوان = ٠,٥٦ (٢٧٩٩ جنيه)<br>طنطا = ٠,٦٣ (٣١٢٧ جنيه)<br>الزقازيق = ٠,٧١ (٣٤٩٩ جنيه)<br>الإسكندرية = ٠,٨٦ ( ٤٢٧٤ جنيه)<br>المنوفية = ٠,٨٩ (٤٤٦٣ جنيه)<br>جنوب الوادى =٠,٦٣ ( ٣٠٧٤ جنيه)<br>جامعة الأزهر = ٠,٤٦ (١٩٨٦ جنيه ) |

رقم الذى على يسار علامة = أمام كل جامعة عبارة عن مؤشر قياس درجة الوثاقة RELEVANCE ، والاتساق CONSISTENCY لعدالة EQUITY ما بين الأهمية النسبية للإنفاق الفعلى العام بالجامعة والحمل الوظيفى التعليمى النسبى بها فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣

رقم الذى بين قوسين تحت إسم كل جامعة يمثل متوسط نصيب كل طالب بها من إجمالى الإنفاق الفعلى العام بها.

١ - هناك ٩٣٢ ألف طالب جامعى ملتحقون بسبع جامعات ( من بينهم طلاب جامعة الأزهر ) يمثلون حوالى ٦٠% من طلاب الجامعات الثلاث عشر ( وعددهم أكثر من مليون ونصف مليون طالب ) لا يحظى الإنفاق عليهم بالإتساق ولا بالعدالة ولا بالوثاقة بين ما تم بجامعاتهم من إنفاق عام وبين الأعباء الوظيفية التعليمية النسبية بجامعاتهم.

٢ - نفس العدد من الطلاب بنفس لجامعات ( سبعة جامعات ) متوسط نصيب كل طاب منهم من الإنفاق الفعلى العام يتسم بالتواضع الشديد إذا ما قورن سواء بالمتوسط العام للإنفاق على الطالب الجامعى بعامة أو إذا ما قورن حتى بالسبعة جامعات الأخرى.

٣ - أن متوسط الإنفاق العام الفعلى على طالب جامعة القاهرة يمثل حوالى ٣,٧ مرة قدر متوسط الإنفاق الفعلى على طالب جامعة الأزهر ، ويمثل ٢,٦ مرة قدر متوسط الإنفاق على طالب جامعة حلوان ، ويمثل حوالى ٢,٤ مرة قدر متوسط الإنفاق على طالب جامعة جنوب الوادى ، ويمثل حوالى ٢,٣ مرة قدر متوسط الإنفاق على طالب جامعة طنطا ، ويمثل حوالى ١,٦ مرة قدر متوسط الإنفاق على طالب جامعة المنوفية .

٤ - **تصاعديا** فإن طالب جامعة الأزهر الأقل نصيبا ثم يليه طالب جامعة حلوان ثم طالب جامعة جنوب الوادى ثم طالب جامعة طنطا ثم طالب جامعة الزقازيق ثم طالب جامعة الإسكندرية ثم طالب جامعة المنوفية ، فالمنصورة ، فالمنيا ، فعين شمس فقناة السويس فأسيوط ثم جامعة القاهرة التى يأتى نصيب الطالب بها أعلى سلم متوسط الإنفاق العام على الطالب الجامعى .

## ( القسم السابع ) عواقب الخلل فى الهيكل التمويلى للمنظومة التعليمية المصرية كدواعى لإصلاحه :

إن ما تم فى الأقسام من الثانى إلى الخامس من تحليل لفحوى ومنحنى هيكل الإنفاق العام الفعلى على مرحلتى التعليم العام قبل الجامعى والجامعى بملامحه سواء من حيث نفاسة ما يخصص للمنظومة التعليمية المصرية بمرحلتيها من مال عام وما يعكسه ذلك من ضيق ذات يد منظومة المالية العامة المصرية فى تدبير الكافى من الأموال للإنفاق الإستثمارى الإنشائى والإنفاق الجارى التشغيلى على منظومة التعليم المصرية وما يفرضه ضيق ذات اليد هذا من إعداد موازنات يعتريها التقتير فىالتخصيص يفرض ضرورة تجاوز ما سبق تقديره منها عند الإنفاق الفعلى أن هذا التجاوز يتم دون هدى من المعايير تبدو جلية تفاوت فى هذا التجاوز لمرحلة تعليمية دون أخرى ودونما الإستناد إلى مرجعيات إنمائية أو تنموية هادية إلى إنجاز المبتغى من تشغيل المنظومة التعليمية ، وعلى الرغم ما يحدث من تجاوز للإنفاق الفعلى عن المخطط للمنظومة التعليمية من موازنات فإن ما يتم إقراره من زيادات سنوية فى الموازنات تتسم بالإسمية أكثر منها بالحقيقية مما يصيب قواها الشرائية بالوهن وضعف المناعة الشرائية أما رياح التضخم العاتية يضاف إلى ذلك التحيز العلوى للإنفاق على طالب الجامعة وليس للإنفاق على تلميذ المدرسة إن لم يكن على حسابه مما يعكس ضبابية فى رؤية وفى تحديد أولويات الإنفاق ذاتها لدى تخصيص الموارد للمنظومة التعليمية ، علاوة على إلتهام الأجور للنصيب الأكبر من الإنفاق فى مرحلتى التعليم الجامعى وقبل الجامعى وذلك على حساب البنود الأخرى لرأس المال العامل المخصص لتشغيل المنظومة التعليمية. وقد أعلن هذا الإلتهام عن أسبابه فيما تمثل من إختلال هيكل العمالة ولا سيما بمرحلة التعليم قبل الجامعى من حيث عدم إتساق مكونات عناصر تلك العمالة بين العمالة الفنية والعمالة الإدارية مما أدى إلى ذهاب ثلث الأجور للعمالة الإدارية، بحكم تركيبها النسبى مقارنة بالعمالة التعليمية الفنية علاوة على أن مستوى الأجور المدفوعة للعمالة الفنية والإدارية لا تمثل المستوى المعقول من الإثابة العادلة لأهم عنصر من عناصر إنتاج خطوط إنتاج المعارف الذهنية الواجيدية والتقنيات بالمنظومة التعليمية مما ينعكس بالضرورة سلباً على مستوى كفاءة أداء عنصر العمل بتلك المنظومة فإذا ما أضيف إلى ذلك وهن الإنفاق على شراء المستلزمات السلعية والخدمية ذات الإرتباط المباشر بالتغير فى حجم الأعباء التشغيلية بخطوط إنتاج المنظومة التعليمية لا تضح بجلاء وبوضوح تواضع مستوى كفاية وكفاءة ما يتم إستهلاكه من سلع وخدمات لازمة لتسيير عمليات المنظومة التعليمية.

كما يتبدى أكثر فأكثر من التحليل الذى تم بالأقسام من الثانى إلى الخامس توارى المعايير الموضوعية التى يمكن الزعم بالإستناد إليها عند تخصيص الموارد المالية للمنظومة التعليمية إذ يستبان ذلك من إستئثار ديوان عام وزارة التربية والتعليم والهيئات التابعة له من أموال والتى تمثل فى مجملها ٤٤,٥% مما ينفق على تشغيل العملية التعليمية ذاتها بالمحافظات وهذه النسبة تمثل نسبة تكلفة ما يقوم به الديوان العام من وظائف إشراف وتوجيه ورقابة إدارية ومالية وفنية وتربوية على المنظومة التعليمية ، وحتى وظيفة البحث والتطوير والتحديث الذاتى للمنظومة التعليمية فى مرحلتها قبل الجامعية التى يقوم بها المركز القومى للبحوث التربوية والمركز القومى للإمتحانات التابعين لوزارة التربية والتعليم فلا تفوز إلا بفتات الأموال حيث تمثل تكلفة أداء هذه الوظيفة ( المفترض أهميتها للإصلاح الدورى والمستمر لتطوير ولتحديث المنظومة التعليمية ) مانسبته ٠,١% من تكلفة ما ينفق على تشغيل المنظومة التعليمية بالمحافظات وهذا يحدث فى الوقت الذى يستأثر فيه بند الأجور والمرتبات بديوان عام الوزارة بمبلغ ٥٢٢,٤ مليون جنيه تمثل فى حقيقة الأمر إنفاق على الآلة البيروقراطية للمنظومة بعيداً عن خطوط الإنتاج والتشغيل الفعلية للمنظومة التعليمية التى يدور رحاها بالمحافظات .

بل يتجلى الغياب التام لأى معيار لتخصيص الموارد سواء بمنظومة التعليم قبل الجامعى أو التعليم الجامعى فيما إتضح مما أجرى من تحليل هيكلى للإنفاق العام على المنظومتين حيث تأكد يقيناً عدم تكافؤ وعدم تناسب وعدم وثاقة وعدم إتساق بل وعدم عدالة ما يتم تخصيصة نسبياً من موارد مع الأحمال الوظيفية التشغيلية التعليمية سواء بالمحافظات فيما يتعلق بالتعليم قبل الجامعى أو بالجامعات ذاتها والمتواجدة أيضا بالمحافظات .

الأمر الذى يستخلص منه أنه إذا كانت هناك مشكلة عدم كفاية فيما يتم تدبيره من أموال للمنظومتين التعليميتين قبل الجامعية والجامعية فإن المشكلة الأهم هو عدم كفاءة إدارة ما يتاح من أموال للمنظومتين فى ظل غياب كامل لمعايير تخصيص يجب الإستناد إليها كمرجعيات عادلة فى هذا الأمر لتتضافر مشكلتى عدم الكفاية وعدم الكفاءة فى إحداث موجات تأثيرية سلبية على كفاءة أداء المنظومتين ويجعل من الصعوبة بمكان تحديد غاية وهدف المدرسة والقائمين عليها من حيث ما يمكن أن تؤديه المدرسة لطلبتها أو أداء الوظائف بطريقة كفئ وفعّالة أو إحداث تغيير إيجابى فى حياة الطلبة وبما يؤدى أيضا إلى وهن القدرات القيادية للمدرسة من حيث تأثير ذلك على فعالية القيادة أو العمل كفريق أو المشاركة فى القرار وفى القيادة مما يعوق موجبات حسن القدوة كوليد للعمل بأمانة وعدل ، علاوة على الآثار السلبية لذلك على المستوى الفنى التعليمى والتربوى من حيث كم ونوع ومدى معقولية

الواجبات المنزلية أو إتاحة الفرصة للتلاميذ والطلبة للقيام بمشروعات فردية أو إكساب التلاميذ والطلبة ثقافة التواصل مع الآخرين بشكل حضارى أو الإهتمام بتدريس الرياضيات والعلوم واللغات والحاسوب بشكل جذاب ومحبب أو تعليم المهارات الأساسية. بالإضافة إلى ما ينجم عن عدم كفاية الأموال وعدم كفاءة إدارتها من قصور فى تهيئة المناخ الآمن والإيجابى للتلاميذ والطلبة بما يحقق إستمتاع الطلبة بوقتهم فى المدرسة نتيجة ضعف ما يحصلون عليه من رعاية وعناية وعدم شعور بالأمان مع التقصير فى تحقيق العدالة فى نظام الإنضباط أو فى تحقيق الإحترام المتبادل بين التلميذ والطالب من ناحية ومدرسه وأستاذه من ناحية أخرى اللذان يمكن أن يتحققا من خلال جذب المدرسين والأساتذة لإهتمام التلاميذ والطلاب لوحداتهم التعليمية كأثر لإعطاء المدرسين والأساتذة لمزيد من الوقت والجهد لتقديم ما يحتاجه التلاميذ من مساعدات إضافية نتيجة عدم حصول المدرسون والأساتذة على حقهم فى الإثابة بأجور عادلة وهو الأمر الذى لا يشجع المدرسون أيضا والأساتذة على إستخدام إستراتيجيات متنوعة للتدريس أو حفز التلاميذ والطلاب على إستخدام المكتبة وقاعات الدروس الإضافية .

كما يؤثر عدم كفاية المتاح من تمويل وعدم كفاءة إدارته على دقة قياس درجة تحصيل الطلاب لتقييم مستواهم بشكل دائم وعادل وسريع من خلال ملاحظة المدرسين للأعمال الجيدة للتلاميذ ومكافئتهم عليها وتصحيح الواجبات وإعادتها فى وقت مناسب للإستفادة من الملاحظات عليها وعدالة تقييم الطلاب وعدم تعجيزهم وإثراء الحوار بين المدرسين والتلاميذ والطلبة عن أعمالهم المدرسية وتفعيل الحوار بين المدرسين وأولياء الأمور لإحاطتهم أولاً بأول بمدى تقدم أبنائهم ، كما يعوق عدم الكفاءة ودعم الكفاءة فى المخصص من أموال الإلتزام بتطبيق مراحل التقويم التراكمى الثلاثة للتلاميذ : التقويم المبدئى – التقويم التكوينى – التقويم النهائى والتى تقتضى ضرورة الإعتماد على الأدوات المقننة المستندة إلى عملية جمع مستمرة للمعلومات من خلال الإمتحانات والأسئلة وبطاقات تقدير الطلاب واللقاءات الشفوية مع الطلاب مع تدوين الملاحظات عن أدائهم مع تطوير برامج تخزين وإسترجاع وتقييم الإمتحان بما تعنيه تلك البرامج من وضع مئات الآلاف من الأسئلة لكل مادة ووضع طبقات أمنية عديدة عند إختيار الإمتحان لا تسمح لأحد بإختراقها وإستخدام كلمات السر الخاصة بكل مستوى وتأمين جهاز الحاسب الذى يستخدم لهذا الغرض حيث يدخل المسئول عن الإمتحان إلى غرفة "الكنترول" ويدون على الشاشة مواصفات ورقة الإمتحان المطلوبة من حيث جزئيات المنهج ودرجة صعوبة الأسئلة ( سهلة – متميزة – صعبة) لإظهار الإختبار المكافئ للمعايير التى تم وضعها فى هذا الصدد .

كما أن عدم كفاية التمويل المتاح وعدم كفاءة إدارته تعوق عمليات تطوير المنهج بمفهومة الواسع من حيث مضامينه المتعددة : الأنشطة الصفية واللاصفية - التجهيزات المعملية - شكل التدريس وأسلوبه - الرحلات - الكتاب المدرسى - بنك الأسئلة مصحوبة بتوضيح لمعامل سهولتها أو تميزها أو صعوبتها ومدى قياسها للعمليات العقلية العليا بصورة صحيحة وفقاً لمستوى التلميذ وطرق تدريبه مع تدوين المادة الخاصة بمعايير الإمتحانات لجميع المواد الدراسية من خلال إنشاء قواعد بيانات.

كما أن التقاعس عن إتاحة التمويل الكافى وإدارته بكفائة سيحول دون دعم أداء المدرس والأستاذ لدور كل منهما من خلال العناية بمستوى أدائهم المهنى ودعم قدراتهم العملية والإبداعية وترسيخ الضمير المهنى ويحول دون إستبعاد غير المؤهلين نفسياً وتربوياً عن مزاولة المهنة ودعم لغة التواصل بين المعلمين وكافة شركاء العملية التعليمية (من إدارة الوحدة التعليمية وأولياء الأمور والتلاميذ ) كما يحول دون دعم قدراته على توظيف الظروف البيئية المحيطة فى عمليات النشاط الإبداعى وترسيخ أواصر التعارف المهنى بين المدرسين والموظفين وإبداء هيئة التدريس لرأيها فى الأمور الخاصة بها وتنظيم ورش عمل بين المدرسين أنفسهم وحثهم على المشاركة فيها ودعم تطبيق مفاهيم الشفافية والعدالة فى الإدارة المدرسية وفى مراقبتها للأعمال مما يؤدى إلى التعامل مع القررات الدراسية كأنها قوانين إجبارية وقد يساء إستخدام السلطة المعطاه للمدرس فى تقديره وتقييمه للتلاميذ ولا سيما وأنها تكاد أن تتسم بالمطلق كسلطة لا يخفف منها إشراف ومراقبة المدرس الأول أو موجة المادة و تكون النتيجة هى تقييم أداء المدرس فقط من خلال حضوره وإنصرافه أو إلتزامه بجدول الحصص أو بنسب النجاح دونما مراجعة لشرائح المجموع ومقارنتها بنتائج المدرس الأخرى المتشابهة مع مدرسته فى العملية التعليمية من ناحية وفى كثافة الفصول من ناحية أخرى وفى النطاق الجغرافى من ناحية ثالثة ( راقية - شعبية - حضرية - ريفية ) بالإضافة على إعاقة تنفيذ ضرورات أخرى كتوحيد الإمتحانات على مستوى المناطق حتى فى سنوات النقل ، وإتمام التصحيح فى المناطق التعليمية وقد يؤدى الأمر إلى رفع نسبة النجاح بدون وجه حق لتلد المنظومة التعليمية أميين من حملة الشهادات.

كما أن إتاحة التمويل الكافى والكفئ والفعال يمكن أن يساهم فى دعم عملية البث التليفزيونى التعليمى اليومى بزيادة القنوات التعليمية الأرضية غير المشفرة مع التنسيق بين مواعيد المدارس على مستوى الجمهورية ومواعيد البث التليفزيونى للبرامج التعليمية (بحيث

يمكن البث للمرحلة الإبتدائية بعد الظهر بإعتبارها فترة صباحية فقط والبث التليفزيونى للمرحلة الإعدادية صباحاً بإعتبارها فترة بعد الظهر والبث للمرحلة الثانوية مساءاً )

كما يقتضى الأمر التمويل المستمر لإجراء المسوح الإستفتائية والدراسات والبحوث الإستقصائية المستمرة لتحديد نسب المشاهدة للبرامج التعليمية بين التلاميذ مع تقييم البرامج التعليمية المبثوثة لمعرفة ما إذا كانت تؤدى الغرض الحقيقى منها وما إذا كان لهذه البرامج مردود تربوى وتعليمى إيجابى يستحق ما ينفق عليها من أموال وأيضاً تقييم مستوى المعلمين الذين يقدمونها وتقييم مستوى المادة التعليمية المبثوثه وتقييم مستوى تقديمها وتقييم درجة الإقبال عليها.

فإذا ما أدى عدم كفاية وعدم كفاءة التمويل إلى المثالب سالفة الذكر وإذا ما أريد بتطبيق مفهوم المخالفة تجاوز السلبيات المذكورة بعاليه لتشغيل منظومة تعليمية لكى تنتج موارد بشرية بأنساق ذهنية ومواجيدية مستوفيه للأدنى من معايير الجودة فإن المتطلبات التمويلية اللازمة العصرنة ما يتم تكوينة من هذه الأنساق لتستلزم أولاً تطوير الرؤية والرسالة الخاصة بالمنظومة التعليمية ثم صياغة سياسات بديلة للتمويل تكون واعدة بإنجاز مضامين وأهداف المعصرن من رؤية ورسالة للمنظومة التعليمية قبل الجامعية والجامعية على أن يستند تنفيذ تلك السياسات البديلة للتمويل الى إرساء نظم تكاليف راسخة العلمية أسسا لدى تصميمها ونابعة من الواقعية منهجا لدى تطبيقها وإستخدامها كأداة فى تحديد التكاليف المعيارية المقابلة لكل مستوى من مستويات الجودة فى المبتغى إنتاجه من مخرجات كنواتج لتشغيل عمليات يتم إضفائها .

## (القسم الثامن): بعض التجارب العالمية فى تمويل التعليم العالى ([1]):

### (أولا) أهمية تمويل التعليم العالى:

يعتبر تمويل التعليم العالى من أهم التحديات التى تواجه العديد من بلدان العالم التى تسعى للتوسع فى هذا النمط الهام من التعليم. وتسعى كل بلد إلى الوصول إلى النظام الأمثل لتمويل التعليم العالى والذى يوكل إليه مهمة تخريج دفعات متميزة ى كافة التخصصات لمد حاجة البلاد من هذه الكوادر ومما لا شك فيه أن التعليم العالى يعود بالنفع الكبير على المجتمع وخاصة إذا حسن إستغلال الطاقات البشرية التى تتخرج من مؤسساتها التعليمية وهذا يدفع بعجلة الإقتصاد الوطنى إلى الأمام وفى الوقت نفسه فإن التعليم العالى يعود بالنفع الكبير على الفرد نظراً لإرتفاع العائد الذى يجنيه الخريج عندما يلتحق بسوق العمل بعد التخرج. ولذلك فإن نفقات التعليم العالى لا بد أن يشترك فيها الخريج الجامعى وكذلك المجتمع الذى يستفيد إقتصادياً من هذا الثروة البشرية ولذا فإنه من الطبيعى أن يكون المجتمع المستثمر الأساسى فى العملية التعليمية وخصوصاً إذا نظرنا إلى التكلفة الباهظة للعملية التعليمية وخطورة تحميل الطالب كل العبء المادى الطالب – إذ أنه من الممكن أن يهرب الشباب من الإلتحاق بمثل هذه النوعية من التعليم فى حال إذا كانت المصروفات غير محتملة.

### (ثانياً) مصادر تمويل التعليم العالى فى بعض دول العالم:

فى معظم بلدان العالم يتم إنفاق ما بين ١% إلى ٥% من إجمالى الناتج القومى على التعليم العالى وتتأرجح هذه النسبة طبقاً لتأرجح التكلفة من عام إلى آخر.

ومن أهم التطورات العالمية هى ربط تمويل الجامعات بإقتصاديات السوق حيث يكون على الجامعات النظر إلى نفسها كوحدات إقتصادية مستقلة عليها تدبير إحتياجاتها عن طريق بيع خدماتها للمجتمع. كما أن هناك إتجاه إلى أن لتحميل الطالب جزء من التكاليف مع إتاحة المنح الدراسية الجزئية أو الكاملة حسب إحتياجات الطالب الفعلية بشكل يتمشى مع مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية كأساس لمثل هذه المنح.

### ١ – الضرائب:

ويمكن تقسيم مصادر التمويل إلى حكومية وغير حكومية ففى جميع بلدان العالم تعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويل التعليم العالى وهناك مزيج من الجامعات الخاصة والحكومية

---

[1] - د. محمد دبور – أستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. عضو لجنة التعليم – أمانة السياسات – الحزب الوطنى الديمقراطى – ورقة عمل – مارس ٢٠٠٧.

فى أى بلد فى العالم بما فيها الدول الرأسمالية. وفى بلاد كثيرة من العالم مثل: إيران – الصين – المكسيك – البرازيل يعتبر التمويل الحكومى فى تلك البلاد هو المكون الأساسى لتمويل مؤسسات التعليم العالى ، وفى كثير من هذه الدول تبلغ نسبة التمويل الحكومى ما بين ٧٥% إلى ٨٠% ، وتحظى الجامعات سواء خاصة أو حكومية بدعم حكومى من حصيلة الضرائب ويزداد هذا الدعم للجامعات الحكومية ويقل ويتفاوت بدرجة كبيرة بالنسبة للجامعات الخاصة فى صورة دعم مباشر و غير مباشر.

**٢ – المصاريف الدراسية التى يدفعها الطلاب**

فى الولايات المتحدة يتم تمويل من ٤٠إلى ٦٠% من تكلفة التعليم العالى من المصاريف الدراسية التى يدفعها الطلاب فىالجامعات الخاصة بينما تقل هذه النسبة بالنسبة للجامعات الحكومية حيث تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥% فى بعض الأحيان. وتتميز الولايات المتحدة بتنوع مصادر التمويل والتى تشمل بالإضافة إلى المصاريف التى يدفعها الطلاب والدعم الحكومى المصادر التالية:

**٣ – المشاركة المجتمعية :**

**١٠٣ التبرعات (Donations) :**

وهذه تشمل ما يمكن أن تتلقاه الجامعة من تبرعات نقدية أو عينية من الشخصيات أو الهيئات فى صورة هبات أو منح. وقد أخذت كثير من بلدان العالم بمبدأ زيادة المشاركة المجتمعية فى تمويل التعليم الجامعى مثل البرازيل والتى توسعت مؤسساتها الجامعية فى تنمية علاقتها بالجهات المانحة الدولية والمحلية لإقامة نظام منح دراسية وتمويل الأبحاث العلمية وإقامة الأقسام العلمية التى تمد الصناعة بالموارد البشرية المدربة.

**٢٠٣ الأوقاف (Endowments) :**

يتم السماح للجامعات بأن يكون لها أوقاف يتم إدارتها عن طريق إدارات متخصصة تقوم بإستثمار هذه الأوقاف بشكل إقتصادى يدر عائد سنوى منتظم يمكن الجامعات من تقليل التكاليف على الطالب.

**٣٠٣ عقود الأبحاث ( Scientific Research) :**

تعتبر الأبحاث التى تتم بالإشتراك مع الصناعة مصدر للدخل لبعض الجامعات التى تبيع حق الملكية الفكرية للمنتفعين من هذه الأبحاث كما أنها توظف هذه

الأبحاث لخدمة مشاكل وتحديات تواجه عمليات الإنتاج والصناعة مقابل تمويل لبرامجها الأكاديمية والبحثية وهذا النظام متبع فى كثير من بلدان العالم مثل الولايات المتحدة والبلدان الأوربية والصين والبرازيل وغيرها.

٤٠٣ **الخدمات العامة** (Public Services):

تستطيع الجامعة القادرة على تصميم برامج لخدمة المجتمع أن تبيع هذه الخدمات بسعر يتيح لها ربحية معقولة تساعدها على تنمية دخلها.

٤- **ترشيد الدعم الحكومى :**

فى أوروبا على سبيل المثال فى المملكة المتحدة يتم ترشيد الدعم الحكومى عن طريق مجموعة من السياسات تشمل الآتى :

١٠٤- ربط الدعم الحكومى المقدم للجامعات بأعداد الطلاب المقبولين ويتم ذلك عن طريق لجنة منح الجامعات The University Grants Committee – (UGC).

٢٠٤- ربط الدعم الحكومى بالأداء الأكاديمى وذلك عن طريق إعطاء حوافز إضافية للجامعات المتميزة فى الأبحاث والتدريس وإعطاء حوافز للتخصصات التى تحتاجها القطاعات الإقتصادية والإجتماعية الإنتاجية والخدمية.

٣٠٤- وضع سقف للدعم الحكومى لا يمكن تجاوزه – وعلى كل جامعة ترتيب أوضاعها على أساس ذلك.

٤٠٤- هناك بلدان أوروبية مثل الدنمارك تضع سقف زمنى للمنحة الحكومية المقدمة للطالب بحيث يستفيد منها الطالب الناجح دون رسوب ولا يستفيد منها الطالب الراسب.

٥٠٤- تشجيع الجامعات على عمل موازنات مستقلة بها بدون تدخل حكومى ولا بد أن تعكس هذه الموازنات النفقات الفعلية والدخل الذى تحصل عليها المؤسسة التعليمية حتى يمكن ضبط أدائها من الناحية الاقتصادية كوحدة مستقلة تستطيع تحقق الإستمرارية دون الإعتماد بشكل كبير على الدعم الحكومى.

٥ - **الرسوم الطلابية:**

فى جميع بلدان العالم تم رفع المصاريف بشكل كبير خلال العشرين عاماً الماضية وفى ظل الإتجاه العالمى لتسعير الخدمات التعليمية بشكل واقعى والإبتعاد عن الدعم المباشر والغير مباشر للخدمات التعليمية والغير تعليمية التى يحصل عليها الطالب مثل الإقامة والإعاشة

وغيرها ، لجأت الكثير من الجامعات فى شتى بلاد العالم إلى رفع دخل المؤسسة الجامعية عن طريق زيادة المصاريف. وهذا يتطلب إتاحة مصادر تمويل والقروض للإعلانات الممنوحة للطلاب للتعليم ويتم هذا دون المساس بمبدأ تكافؤ الفرص وإتاحة التعليم للنابهين والذين يستحقون فرصة التعليم العالى بغض النظر عن قدرتهم المالية ، وإرتفاع المصاريف لا يعنى أن الطالب يدفع هذه التكلفة بشكل كامل إذ يتم تقليل العبء على الطالب عن طريق الآتى :

١.٥ زيادة الدعم المقدم من السلطات المحلية أو الحكومية والتى تدفع حصة من مصاريف الطالب.

٢.٥ زيادة الدعم المقدم للطالب عن طريق الإعانات المتاحة من خلال جامعته طبقاً لإحتياجاته الفعلية للمساعدة المالية (Need Based Financial Aid) وهذا يتطلب إدارة متخصصة للدعم فى كل جامعة تستطيع أن تعطى الدعم لمن يستحق عن طريق معايير تحددها كل جامعة.

٣.٥ إتاحة الفرصة للمؤسسات الاقتصادية والبنوك من أن تستثمر أموالها فى إعطاء قروض طويلة الآجل وبفترة سماح Grace period مدروسة يتم بعدها سداد المصاريف الدراسية (Student Loans) ويمكن للطالب الحاصل على مثل هذا القرض أن يسدده على فترات زمنية طويلة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ سنة وبفائدة قليلة وهذا يتطلب بنية قانونية تسمح بأن يحصل الطالب على هذا القرض بإسمه وأن يكون ملزماً بسداده بعد التخرج وقد لجأت بلدان هامة مثل الصين إلى إقامة نظام للقروض الطلابية منذ عام ١٩٨٧ يتيح للطالب المحتاج الحصول على قرض طويل الآجل بشرط أن يكون مستوفياً للشروط اللازمة لذلك ومنها أن يكون ناجحاً فى دراسته وأن يثبت بشكل دقيق إحتياجه المادى للقرض كما أن هناك قروض تعطى للطلاب الراغبين لدراسة بعض التخصصات الدقيقة والتى يحتاجها الإقتصاد الصينى.

٤.٥ تشجيع الطلاب الوافدين على الإلتحاق بالجامعات الوطنية حيث يمكن تحصيل مصاريف أعلى من الطلاب الوافدين تسهم فى زيادة دخل الجامعة.

٥.٥ لجأت بعض الدول إلى تحصيل ضرائب على الخريجين تخصم من دخلهم الشهرى وتساهم حصيلة هذه الضرائب فى تقليل عبئ المصاريف الدراسية على الطلاب.

## ( القسم التاسع ) ضرورة عصرنة سياسة تمويل منظومة التعليم المصرية :

### (أولا) عصرنة مفهوم ورؤية ورسالة المنظومة التعليمية المصرية :

فى ظل سيادة مفهوم الأعمال عابرة الحدود Cross-Border Business كظاهرة إقتصادية إنتقلت بالأعمال وإقتصاداته من مفهوم الإقتصاد المحلى إلى الإقتصاد الدولى International Economy ثم إلى الإقتصاد والأعمال متعدد الجنسيات Multinational Economy إلى الإقتصاد والأعمال متعدى ومتجاوز الجنسيات Translational Economy وذلك بفضل ما حدث من ثورة فى عالم الرقمنة وتكنولوجياته Digital Technology التى تطورت بالأعمال والإقتصاد من مفهوم الإنتقال إلى مفهوم الإتصال عن بعد وتجاوز حدود الجغرافيا والطبوغرافيا فأصبح التصميم Designفى بلد والإنتاج Manufacturing فى بلد ثان والتجميع Assembling فى بلد ثالث والتسويق Marketing فى بلاد عدة ، فأصبحت الأسواق عابرة للحدود حيث تنتقل المنتجات بين العديد من البلدان مشحونة بالحاويات Containers التى تقلع وترسو من ميناء بحرى أو جوى أو برى إلى ميناء آخر الأمر الذى يحتاج معه إلى موارد بشرية تمتلك تكوينات ذهنية ومكنونات مواجيدية ومهارات أدائية حرفية بمواصفات خاصة حتى تستطيع أن تلتحق بعالم الأعمال عابرة الحدود حتى المحلى منها حيث تدار آلياتها محلياً وعبور الحدود دولياً مبتغاها تصديراً والتنافسية أساسها تجويداً وإنطلاقها من مراسيها إبتكاراً وإبداعاً ونهجاً .

وقد فرضت ظاهرة الأعمال والاقتصاديات المعولمه Globalize Businesses & Economies الإنتقال بعمليات تشغيل منظومة التعليم بعامة من مفهوم خدمة تعليمية تؤدى إلى مفهوم خط تشغيل لإنتاج المعارف التى تضفى على الموارد البشرية لإنتاج رأس المال الذهنى حيث تمثل منظومة التعليم كما أسلفنا سابقاً خط إنتاج للمنتج الذهنى والمواجيدى للموارد البشرية الخاضعة لعمليات التشغيل هذه وقد أستتبع ذلك الإنتقال إلى مفهوم تشغيل منظومة التعليم لإنتاج رأس المال الذهنى والمواجيدى Emotional Intellectual Capital بعد أن كان مفهوم إنتاج الموارد البشرية Human Resourcesهو المفهوم السائد بديلاً عن مفهوم سبقه ألا وهو رأس المال الإنسانى Human Capital فانتفى بذلك مفهوم التعليم كخدمة إلى مفهوم التعليم كآلية تشغيل لإنتاج رأس المال الذهنى والمواجيدى من خلال عمليات إضفاء القيم المعرفية البنيوية الذهنية والمواجيدية على

الموارد البشرية ( من أطفال ما قبل المدرسة إلى تلاميذ المدرسة ثم إلى طلاب الجامعات) التى تتعرض لعمليات الإضفاء هذه .

**(ثانياً) ضرورة توفير التمويل الكافى Sufficient والكفئ Efficient والفعال Effective لمنظومة التعليم العالى :**

و يترتب على الإنتقال من مفهوم لآخر من المفاهيم سالفة الذكر أن تتعاظم تكلفة تشغيل منظومة التعليم بعامة ولا سيما إذا كان المبتغى والمستهدف إنتاج رأس مال ذهنى مواجيدى مستوفى لمعايير الجودة الكلية الشاملة الدولية International Total Quality Management Standards الأمر الذى يحتاج معه أيضاً إلى منظومة قيم تعليمية كمدخلات وعمليات ومخرجات

Education Inputs, Operations. And output value chaise مستوفية أيضا لمعايير الجودة الكلية والشاملة الدولية مما يستدعى ضرورة الأخذ بعين الإعتبار توفير التمويل الكافى والكفئ والفعال **Sufficient, Efficient, and Effective Financing** لتغطية تكلفة آليات منظومة التعليم المصرية على المستوى الجزئى والقطاعى والكلى بإعتبار منظومة التعليم قطاعاً مدراً لعوائد إقتصادية وإجتماعية فعلى المستوى الجزئى ضرورة النظر لوحدة التعليم (دور حضانة أو مدرسة أو جامعة كانت أو معهد) كوحدة إنتاج للقيم المعرفية والمواجيدية المضفاة على الموارد البشرية التى تتعرض لعمليات الإضفاء هذه أثناء مرورها بمرحلة خط إنتاج المرحلة التعليمية وسواء تعلقت هذه التكلفة بالإنفاق الإستثمارى الأولى Initial Capital Investment اللازم لمرحلة تأسيس وإنشاء وحدة التعليم (حضانة أو روضة أطفال أو مدرسة أو جامعة كانت أم معهد ) أو تعلقت هذه التكلفة بالإنفاق على رأس المال العامل Working Capital Expenditure اللازم لتوفير مستلزمات تشغيل Supplies الوحدة التعليمية (حضانة كانت أم رياض أطفال أم مدرسة ، جامعة كانت أم معهد عالى) .

**(ثالثاً) التمويل لتغطية التكاليف الإستثمارية الأولية اللازمة لانشاء الوحدة التعليمية والتكاليف اللازمة لتشغيل الوحدة التعليمية :**

**Pre-Investment capital costs and working eapital eosts for the Education unit**

وتدبير التمويل اللازم لتغطية التكلفة الإستثمارية لرأس المال الأولى

وإنشاء الوحدة التعليمية حضانة أم رياض أطفال أم مدرسة أم جامعة كانت أم معهد عال لابد

أن يكون بالقدر الكافى والكفئ لتأسيس وإنشاء وحدة تعليمية تتصف بمعايير الجودة الدولية فى هذا الصدد حتى يتكون إطار مؤسسى تعليمى وتربوى مستوف لمعايير الجودة الدولية وأن يتوفر أيضاً لهذا الإطار المؤسسى الأموال اللازمة لتشغيله طبقاً لمعايير الجودة الدولية فى هذا الشأن وبناء على نظام للتكاليف تتحدد فيه مراكز التكلفة وعناصر التكاليف وطبيعة التكاليف ووحدات التكلفة ومعايير التخصيص والتحميل لغير المباشر من تلك التكاليف وذلك حتى يمكن لهذا الإطار المؤسسى أن يفرز مخرجات متمثلة فيما ينتج من رأس مال ذهنى ومواجيدى ومستوفى لمعايير الجودة الدولية بحيث يمكن لموارده البشرية بتكويناتها الذهنية والمواجيدية والأدائية أن تنافس على فرص العمل المتاحة فى مجال الأعمال المحلية وأن تنافس إقتصادياً فى ظل سوق أعمال محلية مفتوحة دولياً بعد إزالة الحواجز الجمركية التعريفية وغير التعريفية Terrif & Nontorrif Trade barriers وأن تنافس Compete أيضاً على فرص العمل Leber opportunities التى يمكن أن تكون متاحة إقليمياً ودولياً بحيث يسرى مفهوم التنافسية فى الموصلات العصبية الإدارية والفنية والمالية والإقتصادية لأداء منظمات الأعمال ومنها وحدات التعليم بمختلف مراحلها فى دأبها الدائم لتحويل ميزاتها النسبية Relative Advantages إلى ميزات تنافسية Competitive Advantages .

كما تبرز أيضاً أهمية تدبير الأموال اللازمة لتشغيل الوحدة التعليمية (أيا كانت مرحلتها التعليمية) لتوفير مستلزمات الإنتاج Production Supplies اللازمة لإنتاج رأس مال ذهنى ومواجيدى يمكن أن يعطى عائداً إقتصادياً وإجتماعياً Social & Economic Return يمكنه أولاً إسترداد التكلفة الإستثمارية الأولية لإنشاء وتأسيس الوحدة التعليمية فىأقصر فترة زمنية Payback Period وثانياً دعم القدرة التشغيلية الكامنة Sustainable operating capacity للوحدة التعليمية ضماناً إستمرار Continuity الوحدة وتواصلها فى أداء العمليات التشغيلية طبقاً لمعايير الجودة الدولية مع تطبيق موجبات المسائلة Accountability ولأطول فترة زمنية إنتاجية بعد ذلك تحت مظلة هيئة الإعتماد وتوكيد الجودة Quality Assurance Organization .

**(رابعاً) التمويل ضرورة للإنفاق وأن تكون النفقة بقدر التكلفة وأن تكون التكلفة بقدر المستهدف من مواصفات فى المنتج التعليمى على ضوء ما تحدده سياسات النمو والتنمية فى ظل مفهوم ورؤية ورسالة معصرنة ممصرنة للعملية التعليمية :**

يتضح من عرضنا السابق أن توفير مقادير التمويل لمنظومة التعليم فى مصر إنما يتوقف على ما يمكن أن تنتجه تلك المنظومة وعلى منظورنا للعملية التعليمية ذاتها فإن كانت

النظرة إليها أنها خدمة فيمكن تحديد قدر التمويل على هذا الأساس وإن كانت النظرة إليها أنها مجرد إنتاج لرأس مال بشرى فمقدار التكلفة وبالتالى مقدار التمويل يختلف أيضاً أما إذا كان المنظور للعملية التعليمية إنها خط لإنتاج رأس المال الذهنى والمواجيدى المصرى القادر على إحداث الحراك الإقتصادى والإجتماعى الإنمائى التنافسى .

Social & Economic competitive & Development Mobilization من نمو وتنمية إقتصادية وإجتماعية فى عالم معولم التنافسية عابر للحدود والجنسيات ومتعديها فى مجال الإقتصاد والأعمال فإن الأمر يحتاج إلى تحديث الرؤية وإعادة صياغة لرسالة التمويل للمنظومة التعليمية المصرية.

**(خامساً) تكلفة التعليم خطر اقتصادى واجتماعى يجب تفتيته تأمينياً بإسلوب إكتوارى يطبق مفهوم "الأعداد الكبيرة":**

فالتكلفة وبالتالى التمويل قدراً ومقداراً يختلف أيضاً ويحتاج إلى إعادة نظر تحتاط وتأخذ فى الإعتبار الواقع الإقتصادى والإجتماعى لمصر بطرح العديد من البدائل كمصادر لتمويل منظومة التعليم فى مصر فى ظل واقع وحاضر يفرض فى حقيقة الأمر أن يمسك بزمام التمويل على المستوى القومى من خلال منظور يعتبر أن تكلفة التعليم بالطموحات المعرفية والتقنية والمواجيدية والاقتصادية المبتغى تحقيقها فى ظل عالمية التنافسية الاقتصادية ( وبالتالى ضرورة التسليم بعالمية التنافسية البشرية إعداداً وتنشئة وتربية وتعليماً) أن تعتبر هذه التكلفة بمثابة فى حد ذاتها خطراً إقتصادياً وإجتماعياً على الأمن القومى المصرى لا بد من تفتيت وبعثرة أعباء مخاطرة على أكبر عدد ممكن من السكان فى مصر طبقاً لمختلف الشرائح الاقتصادية ( دخلاً وإنفاقاً) والاجتماعية موطناً ومهنة ، عمر ونوعاً ، إعالة وأعباءاً.

**(سادساً) الحاجة إلى إنشاء صندوق مصرى قومى لتمويل التعليم :**

**Egyptian National Education Fund**

على أن يتم هذا التفتيت لذلك الخطر بأسلوب إكتوارى تأمينى Actuarial Insurance concept يضمن تجميع اللازم من أموال لتكوين وثيقة قومية ووضع الحصيلة فى صندوق قومى لتمويل التعليم تكون فلسفة إنشائه وتكوينه وتمويله(مدخلات مالية) والأخذ منه إنفاقاً ( كمخرجات مالية) هو عزل وفصل آثار تعاظم مخاطر تدبير تكلفة العملية التعليمية والإنفاق (على تشغيل وإدارة وأداء العملية التعليمية

بالوحدة التعليمية روضة أطفال أو مدرسة أو جامعة أو معهد عال) عن كاهل المتمدرس وذويه .

**(سابعاً) مصادر تغذية الصندوق القومى المقترح لتمويل التعليم العالى بخاصة وقبل العالى بعامة :**

**١ - البديل الأول للتمويل ( الدولة - الهبات والتبرعات - الرسوم):**

يمكن تغذية الصندوق القومى لتمويل التعليم من عدة مصادر أولها الدولة فيما تخصصة سنوياً من موازنتها العامة من أموال والتى تتزايد سنوياً فى حدود ١٠% أما المصدر الثانى لتغذية الصندوق فيتمثل فى القطاع العائلى فيما ينفقه على تعليم أبنائه والذى يصل إلى حوالى ٦٠% قدر ما تخصصه الدولة من موارد من موازنتها العامة بالإضافة إلى العديد من المصادر الأخرى: كالتبرعات والهبات وما يمكن جبايته من رسوم يمكن فرضها على تذاكر المباريات الرياضية المحلية والدولية وعلى تذاكر دور المسرح ودور السينما وأيضاً فرض نسبة على ما يتم تحصيله عن المكالمات التليفونية بالخطوط الأرضية أو المحمولة علاوة على ما يمكن فرضه من نسب محددة على صافى أرباح منظمات الأعمال الخاصة والعامة وما يمكن فرضه من رسوم على الأطباق الفضائية وأجهزة التلفاز وفواتير إستهلاك الكهرباء والمياه والغاز ويمكن إجراء الحسابات الدقيقة لتقدير ما يمكن تحصيله من أموال من تلك المصادر بناء على مجموعة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف شرائح السكان موطناً ومهنة ، عمراً ونوعاً ، إعالة وأعباءاً دخلاً وإنفاقاً مع أن يقرن ذلك بإجراء الحسابات الإجتماعية ( على أسس إحصائية كمية) لمدى تعرض كل شريحة منها لحظر مواجهة سداد تكلفة تمدرس أبنائها .

**٢ - البديل الثانى للتمويل لتطبيق مفهوم التوريق : Securitization**

وهناك بديل ثان لتغذية الصندوق القومى لتمويل التعليم Securitization ألا وهو طرح سندات Securities أو أذون Bonds تحت مسمى سندات تمويل التعليم أو أذون تمويل التعليم وذلك بقيم إصدار يتم تقديرها على أن تسدد عنها أسعار فائدة متميزة وتكون جاذبه للمكتتبين فيها ويكون إستهلاكها Amortizationعلى آجال طويلة (عشرون أو ثلاثون عاماً مثلا) ويسمح بتداولها تداولاً ثانوياً Secondary Dealings بعد طرحها طرحاً أولياً primary Dealing بسوق الأوراق المالية ويمكن للصندوق المذكور أن يكون طارحاً لهذه السندات أو تلك الأذون فى إكتتاب عام كإصدار أولى لها على أن تكون تلك السندات والأذون مضمونة السداد من الدولة لبعث الثقة وتحقيق الأمان الإستثمارى nvestment safty لدى المكتتبين underwriters فيها (كإصدار أولى ) أو للحاملين Holders (كتداول ثانوى لها) secondary dealing بسوق الأوراق المالية Stock Market

ويمكن أن يتم هذا الطرح الأولى وبعده التداول الثانوى بأسواق المال الإقليمية والدولية بالإضافة إلى أسواق المال المحلية من مصارف وصناديق إستثمار وشركات تأمين ويمكن أن تصدر تلك السندات او الأذون بالعملة المحلية local currencyأو بالعملات الأجنبية Foreign Carrency .

ويمكن خدمة فوائد تلك السندات أو الأذون Securibies & bonds Debt Services من واقع ما تخصصه الدولة سنويا من موازنتها العامة للتعليم ،كما يمكن تدبير تكلفة خدمة هذه السندات والأذون من فوائد وأقساط بإعتبارها ديناً عاماً على الدولة State Public Debt مثلما تخدم أعباء ماتصدره الدولة من أذون الخزانة Treasnry Bills لتمويل العجز فى موازنتها العامة Public Budet Difieit .

٣ - **البديل الثالث للتمويل (القطاع العائلى)** Household :

يتمثل البديل الثالث فيما يمكن تحصيلة من القطاع العائلى House hold من أقساط عن وثائق تأمين تعليم أبنائهم بالجامعات يتم إصدارها و حسابها على اساس إكتوارى يأخذ فى إعتباره عدد أبناء الأسرة مقروناً بإحتمال إلتحاقهم بمختلف مراحل التعليم بالإضافة إلى الحالة الإجتماعية للأسرة ذاتها بناء على تصنيف للأسر المصرية إلى أسر ميسورة وأسر مستورة وأسر محدودة الدخل ويكون لأبناء الأسر معدومة الدخل أو ذوى الظروف الاجتماعية الخاصة الحق المطلق فى التعليم العالى دون تحمل أعبائه وذلك فى ظل تفعيل كفئ وفعال لدور الإخصائى الإجتماعى بالوحدة التعليمية .

وعند إجراء الحسابات الإكتوارية لا بد من الأخذ فى الإعتبار مختلف الشرائح السكانية حسب مستوى الدخل والإنفاق لكل شريحة ولا سيما وأن مؤشر الفقر طبقاً للتقارير المصرية والتقارير الدولية للتنمية البشرية يضع مصر فى الترتيب رقم (٤٧) حيث تقدر نسبة السكان تحت خط الفقر عند مستوي إنفاق دولار واحد فى اليوم بحوالى ٣,١% ، أما نسبة السكان تحت خط الفقر عند مستوى إنفاق ٢ دولار فى اليوم فتبلغ ٤٣,٩% فى حين أن التقديرات المحلية فى مصر لنسبة السكان تحت خط الفقر تبلغ ١٦,٧% .

كما أبانت البيانات المتاحة المعتمدة على بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ أن توزيع الدخل فى مصر متحيز لصالح الحضر على حساب الريف وأن

٢٠% من السكان على مستوى الجمهورية يحصلون على دخل أقل من ٦ آلاف جنيه في السنة وتبلغ هذه النسبة فى الحضر ١٣% أما فى الريف فتبلغ ٢٦% ويحصل ٣٠% من السكان على أكثر من ١٢ ألف جنيه فى السنة وتبلغ هذه النسبة فى الحضر ٤٣% فى حين تبلغ فى الريف ١٩%.

كما أبانت مؤشرات توزيع الدخل فى مصر الواردة فى تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ ( حيث إعتمد هذا التقرير فى توليفة تلك المؤشرات على بحث الدخل والإنفاق لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ أن :

- أفقر ١٠% من السكان نصيبهم ٣,٧% من الإنفاق الكلى.
- أفقر ٢٠% من السكان نصيبهم ٨,٦% من هذا الإنفاق.
- أما أغنى ٢٠% فنصيبهم ٤٣,٦% من الإنفاق.
- فى حين أن نصيب أغنى ١٠% يقدر بنسبة ٢٩,٥% من الإنفاق.

ومن ثم فإن إنفاق أغنى ١٠% من السكان يعادل حوالى ٨ أمثال إنفاق أفقر ١٠% من السكان.

كما إرتفع متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك الحقيقى الذى كان يقدر فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٤٢٣٥,٦ جنيه فأصبح ٤٣٥٧ جنيه فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

وعند إجراء الحسابات الإكتوارية بخصوص الصندوق القومى للتعليم فلا بد أن يؤخذ فى الإعتبار ليس فقط ما تخصصة الدولة من موازناتها العامة من إعتمادات لقطاع التعليم وليس فقط ما ينفقه القطاع العائلى على التعليم ولا على المستويات الدخلية لمختلف الشرائح السكانية وإنما أيضاً لا بد أن يؤخذ فى الإعتبار مقدار ما تقدمة الدولة من دعم سلعى الذى تطور مبلغه من ٥,٩٥ مليار جنيه فىعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٣,٧٧ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بنسبة زيادة تبلغ حوالى ١٣١% خلال الفترة وذلك نظراً لتزايد مخصصات الدعم من سنة لأخرى وتزايد تأثيرها على مستوى معيشة السكان ولا سيما وأن النقاش الدائر حالياً يقترح إلغاء الدعم العينى وإستبداله بدعم نقدى يحتاج الإستقرار عليه كخيار إلى العمل على التحديد الدقيق للفئات المستحقة للدعم. (١)

---

١- معهد التخطيط القومى ، " الإقتصاد المصرى بين فرص النمو وتحديات الواقع " ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٦ ، ص ص ٥٩ - ٦٤ .

(ثامنا) **تمويل الوحدة التعليمية (التمويل على المستوى الجزئى)** :

تلك هى مصادر تغذية الصندوق القومى لتمويل التعليم أما على مستوى الوحدة التعليمية فلها أن تحصل من الصندوق المذكور على التمويل اللازم لتشغيل خطوط إنتاج المعارف التى تضفيها على ما بها من موارد بشرية وعلى تشغيل خطوط عرض التقينات وتطبيقاتها إكساباً لهذه الموارد البشرية باللازم من مهارات الممارسة التطبيقية العلمية وذلك بتدبير الصندوق المذكور للتكاليف الإستثمارية الأولية اللازمة لتأسيس وإنشاء وتجهيز الوحدة التعليمية على أن يتم هذا التأسيس والإنشاء والتجهيز مستوفياً كافة المعايير الضامنة لتعليم وتعلم ببيئة مؤسسية ذو مستوى جودة يتم تحديده طبقاً للمستهدف كمخرجات من رأس المال الذهنى ذو المواصفات التى يتم تحديدها وتوصيفها قبلاً.

كذلك يتولى الصندوق المذكور تدبير رأس المال العامل اللازم لتغطية التكاليف اللازمة لتشغيل الوحدة التعليمية بحيث تغطى تلك التكاليف أعباء تدبير الأجور وما فى حكمها للعاملين بها بما يحقق الإثابة العادلة لهم وأعباء توفير المستلزمات السلعية والخدمية للعملية التعليمية ذاتها على أن يتم تقدير تلك التكاليف وبالتالى حجم الأموال اللازمة لتمويلها طبقاً لمستوى ومعايير الجودة التى يتم تحديدها مسبقاً والتى يكون حدها الأعلى المعايير الدولية المضطردة التغير فى هذا الشأن .

(تاسعاً) **تمويل تكلفة الطفل والتلميذ والطالب** :

أما بالنسبة للطفل أو التلميذ أو الطالب الذى يتعرض لعمليات إضفاء القيم المعرفية النظرية منها والتطبيقية فلا بد من أن تحدد مواصفات صلاحية للطالب بأسلوب أو بآخر لتقدير مدى صلاحيته للتعرض لعمليات إضفاء القيم المعرفية عليه بالمؤسسة التعليمية فإن تقررت صلاحيته فى هذا الشأن فإن التحاقه بالوحدة التعليمية وإستمراره فيها مرهون بنتائجه حيث للمتميز المجانية المطلقة وللمعسور إجتماعياً أيضاً نفس الحق طالما أثبت إستمرار صلاحيته لتلقى عمليات إضفاء القيم المعرفية أما ما بينهما فالأمر يحتاج إلى تدقيق فيما يمكن أن يساهم به بنسبة ما من تكلفة إلتحاقه وإستمراره بالوحدة التعليمية حيث تتحدد تلك النسبة طبقاً لقدراته الإقتصادية ومستواه الإجتماعى الذى يتحدد من خلال تفعيل ودعم وتقوية دور الإخصائى الإجتماعى داخل الوحدة التعليمية وفيما تسفر عنه عملية البحث الإجتماعى التى

تجرى لطالب المجانية فى إطار المحافظة على لياقته الإجتماعية الذى من حقه أن يحصل عليها إن كان يجيز له ذلك مستواه العلمى وحالته الاجتماعية المتولدة عن حالة أسرته الإقتصادية .

# المراجع


١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصاء السنوى ، عـدة سنوات.

٢ - وزارة المالية ، الموازنات التخطيطية والحسابات الختامية لقطاع التعليم ، عدة سنوات

٣ - معهد التخطيط القومى ، " الاقتصاد المصرى بين فرص النمو وتحـديات الواقـع " ، القاهرة / سبتمبر ٢٠٠٦ .

٤ - محمد دبور ، " تمويل التعليم العالى " ، ورقة عمل مقدمـة للجنـة التعلـيم ، أمانـة السياسات فى الحزب الوطنى الديمقراطى .